الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الجريمة في ظل عمليات الترحيل الى الاحياء السكنية الجديدة

دراسة ميدانية بمدينة عين الدفلى

تخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

إعداد الطالبين:

- بوهلة رضا
- احمد بن سلطان فاتح

إشراف الدكتور:

عمران مصطفى

لجنة المناقشة:

1) الدكتور: بوعزوز محمد ..... رئيسا.

2) الدكتور: عميرات عبد الحكيم ..... عضوا مناقشا.

3) الدكتور: عمران مصطفى ..... مشرفا ومقررا.

السنة الجامعية:2019-2020

كلمة الشكر:

-شكرا لله الذي سخر الالباب وقدر لنا الأسباب واعاننا سبحانه على إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا المحترم "عمران مصطفى" الذي رافقنا وساعدنا ولم يبخل علينا بنصائحه طيلة انجاز هذا البحث.

-تحية وعرفان الي كل من يعرف الكتابة ويقدر ابتسامة الحبر الى جميع من علمنا حرفا منذ بداية دراستنا وكل من ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة ولم يتح لنا ذكرهم كلهم.

- كما لا ننسى ان نشكر كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا طيلة فترة الدراسة

وأخيرا نوجه شكرنا الى جميع الذين أمدو يد العون من قريب او بعيد وكل أعضاء لجنة المناقشة

الذين نتقبل منهم جميع انتقاداتهم بروح علمية ولكم منا جيعا أسمى العرفان والتقدير.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

الى والدي العزيزين واخوتي وكل الأصدقاء من قريب وبعيد

وفي الأخير أدعو الله أن يجمعنا مع أفضل الخلق سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم، في الفردوس الأعلى مع الذين أنعم الله عليهم من

النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

رضا

اهداء

الى اللذان قال فيهما الرحمن

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

دعواتي وامنياتي وشكري وحمدي لله الواحد الاحد على كل النعم وعلى ما سخر

لي من أسباب العلم وانار لي الحياة واحمده حمدا كثيرا على انجازنا لهذا العمل

المتواضع ونرجو التوفيق

الى من غرس في روحي الجد والمثابرة امي الحنونة والى منبع اعتزازي وفخري ابي العزيز

الى اخوتي والعائلة الكريمة من صغيرها الى كبيرها قريبا او بعيدا

الى كل من يعرفني بدون استثناء

الى كل اساتذتنا الكرام وكل أساتذة قسم علم الاجتماع

جريمة وانحراف

فاتح

ملخص الدراسة بالعربية:

نتناول في هذه الدراسة الجريمة في ظل عمليات الترحيل إلى الأحياء السكنية الجديدة، كما تناولنا الأسباب والعوامل المؤدية إلى إنتشار وتفشي الجريمة في الأحياء السكنية الجديدة، وقد شهدت هذه الأخيرة زيادة ملحوظة في الأعوام، القليلة الماضية، خاصة في يومنا هذا والهدف من عمليات الترحيل إلى الأحياء السكنية الجديدة هو إمتصاص التدفق السكاني المتزايد على المدينة ومحاولة القضاء على الأحياء الفوضوية ، لكن هذا النوع من الأحياء لم يسبقها دراسات سوسيو ثقافية لتدارك الفرقات الإجتماعية وهو مشكلة تفشي الجريمة وظهرت مشكلة إندماج الأفراد في المحيط الاجتماعي الجديد بسبب عدة خلافات وسلوكات إنحرافية وإجرامية، وعليه من خلال هذه الدراسة ومن أجل تحديد مشكلة البحث تم طرح التساؤلات التالية:

– هل نغيير في النسق الاجتماعي له دور في صور الجريمة والإنحراف لدى الشباب والعائلات المسجلة إلى الأحياء السكنية الجديدة؟.

– هل إختلاف الثقافات في الأحياء السكنية الجديدة دور في إنتشار السلوكات الإنحرافية؟

– وقد وظفنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف الظاهرة وتحليلها إحصائيا وسوسيولوجيا وهذا من خلال إستخدام أداة الإستبيان لجمع المعطيات الميدانية على عينة من سكان الحي الجديد الذين تم إختيارهم.

Summary of the study in Arabic:

In this study we deal with crime in light of the transfer operations to the new residential neighborhoods, as well as the causes and factors that lead to the spread and spread of crime in the new residential neighborhoods, and the latter has witnessed a remarkable increase in the past few years, especially today, and the goal of the transfers to neighborhoods The new housing is the absorption of the increasing population flow to the city and the attempt to eliminate chaotic neighborhoods, but this type of neighborhood has not been preceded by socio-cultural studies to bridge social differences, which is the problem of the spread of crime, and the problem of individuals' integration into the new social environment appeared due to several disagreements and deviant and criminal behavior, and accordingly through This study and in order to define the research problem, the following questions were raised:

-Do we change the social pattern that has a role in the forms of crime and delinquency among young people and families registered to the new residential neighborhoods?

-Do cultural differences in new residential neighborhoods contribute to the spread of deviant behaviors?

- We have employed in this study the descriptive and analytical approach with the aim of describing the phenomenon and analyzing it statistically and sociologically, and this is through the use of the questionnaire tool to collect field data on a sample of the newly selected neighborhood residents.

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	**أ- ب**
الفصل الأول: البناء المنهجي	
أولا: أسباب اختيار الموضوع	**04**
ثانيا: أهمية الدراسة:	**05**
ثالثا: اهداف الدراسة:	**06**
رابعا: اشكالية الدراسة والفرضيات	**06**
خامسا: تحديد المفاهيم:	**07**
المبحث الثاني: المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة:	**10**
أولا: المقاربة السوسيولوجية:	**10**
ثانيا: الدراسات الغربية:	**16**
ثالثا: الدراسات العربية:	**18**
رابعا: الدراسات الجزائرية:	**20**
خامسا: التعقيب على الدراسات السابقة:	**23**
المبحث الثالث: الأسس المنهجية للدراسة	**24**
أولا: المناهج المستخدمة في الدراسة:	**24**

ثانيا: التقنيات المستعملة في الدراسة	**25**
ثالثا: العينة وكيفية اختيارها	**26**
رابعا: مجالات الدراسة	**26**
خامسا: صعوبات الدراسة:	**27**
الفصل الثاني: الجريمة	
تمهيد:	**30**
المبحث الأول: الجريمة وأسباب تفشيها:	**31**
أولا: مفهوم الجريمة:	**31**
ثانيا: تاريخ ونشأة الجريمة:	**35**
ثالثا: أسباب تفشي الجريمة:	**37**
المبحث الثاني: عوامل تفشي الجريمة:	**38**
أولا: العوامل الاجتماعية:	**38**
ثانيا: العوامل الثقافية:	**41**
ثالثا: العوامل الاقتصادية:	**42**
المبحث الثالث: آثار الجريمة على الفرد والمجتمع	**44**
أولا: الأثار الاجتماعية للجريمة على الفرد والمجتمع:	**44**
ثانيا: الأثار الاقتصادية للجريمة على الفرد والمجتمع:	**45**
ثالثا: الاثار النفسية للجريمة على الفرد والمجتمع:	**46**
ملخص الفصل:	**47**
الفصل الثالث: الأحياء السكنية الجديدة	
تمهيد :	**49**

المبحث الأول: ماهية السكن	**50**
أولا: مشكلة السكن والآليات الاجتماعية للسكن:	**50**
ثانيا: تاريخ تطور السكن:	**45**
ثالثا: مؤشرات أزمة السكن:	**56**
رابعا: النتائج الاجتماعية للسكن الغير مناسب:	**58**
المبحث الثاني: سياسة السكن في الجزائر	**59**
أولا: مرحلة ما قبل الاستعمار:	**60**
ثانيا: المرحلة الاستعمارية:	**61**
ثالثا: مرحلة ما بعد الاستعمار:	**62**
رابعا: ولادة السكن الاجتماعي:	**65**
المبحث الثالث: التطور العمراني والسكاني في مدينة عين الدفلى.	**69**
أولا: مشكل السكن في المدينة:	**69**
ثانيا: مراحل التوسع العمراني في مدينة عين الدفلى.	**70**
ثالثا: مراحل النمو السكاني في المدينة:	**71**
رابعا: أشكال السكن في المدينة وأنماطه:	**73**
خلاصة الفصل:	**75**
خاتمة:	**77**
قائمة المراجع والمصادر	79

مقدمة

مقدمة:

شكلت المدينة بأبعادها الاجتماعية والثقافية والإقتصادية ميدانا خصبا للدارسين في مختلف التخصصات في العلوم الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تعدد المناهج والمعارف التي تحاول من خلالها رصد المشكلات الحضارية في علاقتها بالبناء الاجتماعي، وبطبيعة الحال وجود المدينة أي الأحياء السكنية الجديدة أدى إلى ظهور مشكلات ذات أبعاد ومستويات متباينة، خاصة تلك المتعلقة بالسكن والإسكان والجريمة.

وفي هذا المجال عرفت الجزائر عدة سياسات سكنية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا بحيث إهتمت بكيفية الحد من مشكلة السكن وكذا مختلف البناءات الفوضوية والبنايات الهشة خاصة تلك التي في الأرياف وفي محاولة إيجاد الحلول للمشاكل الناجمة عن إختناق المدن من خلال إنشاء تجمعات سكنية جديدة، وقد إختلفت في تصميمها عن الأنماط التقليدية لذا بدأت تظهر المشاكل الاجتماعية وعلى رأسها الجريمة والإنحراف نظرا لإتساع الأحياء السكنية الجديدة وزيادة كثافتها السكانية مما صاحبه تغير في العلاقات الاجتماعية والروابط الاجتماعية، حيث أدى هذا الأخير إلى تفكك إجتماعي وصعوبة الإندماج في الأوساط السكنية الجديدة بسبب إختلاف تركيبها الإجتماعي والسلوكات الإنحرافية ومختلف الجرائم بأنواعها.

وقد أردنا من خلال هذا البحث معالجة مشكلة الجريمة في ظل عمليات الترحيل إلى الأحياء السكنية الجديدة وذلك بإتخاذ أحد الأحياء السكنية الجديدة المتواجد في ولاية عين الدفلى كنموذج لهذه الدراسة وهذا للوقوف على واقع الجريمة في ظل عمليات الترحيل إلى الأحياء السكنية الجديدة وكذا معرفة مختلف المشاكل التي يعاني منها هذا الحي وإرتباطها بالجريمة والإنحراف التي تعمل في مجملها على تفكيك البناء الاجتماعي.

ولهذا قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول حاولنا من خلالها التعريف بموضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته، وعلى هذا الأساس قسمت الدراسة إلى جانب نظري وجانب ميداني، حيث إشتمل الجانب النظري على ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** تمثل في الجانب المنهجي للدراسة من خلال توضيح نموذج التحليل المعتمد عليه بتحليل موضوع الدراسة مع التعرض إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وعرض أهم النظريات التي تم الإستناد عليها من أجل فهم الموضوع وإدراك أبعاده وهذا بالإضافة إلى المناهج والتقنيات

المختارة في الدراسة للتقرب من الواقع والتقصي عن الحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة لبلوغ الأهداف المسطرة.

– **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه هذا الفصل إلى الجريمة والتعرف على مفهومها ونشأتها وتاريخها، بالإضافة إلى الأسباب الرئيسية لنشأة الجريمة بالإضافة إلى التعرف لأهم العوامل التي أدت إلى تفشي الجريمة لما فيها العوامل الاجتماعية والثقافية والإقتصادية كما تطرقنا إلى آثار الجريمة على الفرد والمجتمع بما فيها الآثار الاجتماعية والإقتصادية والنفسية.

– **الفصل الثالث:** والذي تمثل في ثلاث مباحث حول ماهية السكن وتاريخ وتطور السكن بالإضافة إلى إبراز مؤشرات أزمة السكن كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى سياسة السكن في الجزائر وذلك من خلال ذكر المراحل التي مر بها السكن في الجزائر.

وفي بحثنا الأخير تطرقنا إلى التطور العمراني والسكاني في مدينة عين الدفلى حيث قمنا بعرض مشكل السكن وأشكال السكن في المدينة وأنماطه.

– **الفصل الرابع:** وهو الفصل الأخير وقد خصص للدراسة الميدانية وتحليل البيانات إلا أن الظروف الصحية.....

الفصل الأول

البناء المنهجي

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ان لكل باحث ،اثناء القيام بعملية تحديد او اختيار موضوع الدراسة، دوافع تجعله يميل الى موضوع دون اخر وتجعله مستعد للقيام به، وقد وقع اختيارنا لموضوع الجريمة والانحراف في الاحياء السكنية الجديدة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية

1- **الأسباب الذاتية:** هي العوامل التي تتعلق بالباحث وميولاته الشخصية ومن أهمها:

- **الفضول العلمي:** أن البحث والتقصي النظري والميداني يؤدي بنا بلا شك الى الوصول الى مجالات أوسع للتنمية الذاتية وتحقيق التعلم والمعرفة.

- **الرغبة الذاتية:** نظرا لحساسية الموضوع باعتباره يشكل موضوع الساعة في اهتمامات الباحثين والدارسين، لان قضية الجريمة والانحراف في الاحياء السكنية الجديدة ترتبط بحياتنا اليومية، الامر الذي يشجعنا على المساهمة في كشف جوانب هذه الإشكالية التي اصبحت تشكل واقعا في حياتنا الحضرية للسكان

- **حداثة الموضوع:** يتميز الموضوع بالجدة والحداثة على اعتباره مازال مجالا جيدا يحتاج الى اكتشاف أكثر والى دراسة أكثر توسعا وأكثر تعمقا للكشف عن جميع جوانبه وابعاده

- **بحكم التخصص:** بحكم تخصصنا الجريمة والانحراف الذي يهتم بدراسة الجريمة والانحراف في كافة المجالات وبالتالي هي فرصة لنا لاستثمار كل المعارف والمعلومات التي تلقيناها خلال المسار الدراسي ووضعها حيز التطبيق من خلال بحث ميداني حول الجريمة والانحراف في ظل عملية الترحيل الى الاحياء السكنية الجديدة

2- **الأسباب الموضوعية:** هي العوامل المتعلقة بالمحيط الاجتماعي تتمثل في محاولة ربط الظاهرة الجريمة والانحراف بنمط الحياة الحضري.

- تفاقم ظاهرة الجريمة والانحراف في الاحياء السكنية الجديدة
- الاثار السلبية التي تخلفها الجريمة والانحراف والة لها تأثير في حياة الفرد والمجتمع
- كوننا كباحثين في علم الاجتماع تخصص جريمة وانحراف نسعى جاهدين وبكل موضوعية لتشخيص الواقع بدقة علمية حتى نتمكن من اكتشاف الحقيقة الموضوعية حول الظاهرة المدروسة من خلال الجانبين النظري والميداني

ثانيا: أهمية الدراسة:

لكل دراسة علمية أهمية تدفع الباحث لمحاولة التوصل الى نتائج تجيب عن تساؤلاتنا، وعليه تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية.

– التراكمية المعرفية: وهي من سمات التفكير العلمي حيث ان موضوع بحثنا ما هو الا امتداد لدراسة سابقة، وذلك من خلال فسح المجال لدراسة الموضوع والتطرق له من جوانب لم يتم التطرق لها قبلا او قد يكون نقطة بداية لدراسة مستقبلية

– مقارنة النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة بمختلف الدراسات التي أجريت في هذا المجال

1– الأهمية العملية:

– تقديم الدراسة كخدمة تفيد الجهات المختصة

– التأكد من صحة الفروض التي شملها موضوع البحث

– محاولة استنطاق بعض النظريات المفسرة للجريمة والانحراف في الاحياء السكنية لمعرفة تطابقها مع واقع مجتمعنا

– التدريب على اجراء البحوث العلمية وذلك بتوظيف الوسائل والتقنيات والمناهج والمعارف المكتسبة

ثالثا: اهداف الدراسة:

– محاولة ابراز المفاهيم المرتبطة بظاهرة الجريمة والانحراف في الاحياء السكنية الجديدة.

– محاولة تسليط الضوء على العوامل التي تقف وراء اقبال الافراد أي سكان الاحياء الجديدة على الجريمة والانحراف

– معرفة أنماط الجريمة والانحراف الممارسة في الاحياء السكنية الجديدة وموضوعنا يتمحور حول الجريمة والانحراف غي ضل عمليات الترحيل الى الحياء السكنية الجديدة.

– معرفة مدى مخالفات وانعكاسات هذه الظاهرة على السكان.

– الكشف عن الاثار الناتجة عن إسكان افراد المجتمع في سكنات لا تستجيب ولا تتماشى مع ثقافة المجتمع

رابعا: اشكالية الدراسة والفرضيات

1- الإشكالية:

الانسان اجتماعي بطبعه، فهو يحمل في اعماقه سمات التجمع والحياة الجماعية، فهي ضرورية بالنسبة له، فبعد ان أمضي فترة معينة في الكهوف والبراري، قرر البحث عن مأوى يحس فيه بالأمان والطمأنينة، فبدأ يتقن في صنع المنازل والقلاع والقصور وغيرها الا ان وصل الى انشاء المدن والتجمعات السكانية الكبيرة.

والجزائر ككل بلدان العالم أنشأت العديد من المدن الكبيرة وقد عرفت بعد الاستقلال تدفق كبير للراغبين في العيش في المدن ويمكن ربط ذلك بدرجة كبيرة بالاستعمار الفرنسي والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري في تلك الفترة ، وتشير الاحصائيات الى ان اكثر من (100000) شخص يهاجرون سنويا الى المدن بحثا عن حياة افضل ، كما استمرت الهجرة بعد ذلك بأعداد كبيرة في سنة 1969 ارتفع سكان حضر الجزائر الى 36 % من مجموع السكان ولقد ازداد نزوح الافراد اكثر سنوات التسعينات نظرا للظروف الامنية المتردية الى كانت تسود الارياف بصفة عامة وقد تركز معظم النازحين الى اطراف المدن وانشاء الاحياء الفوضوية .

وفي هذه الفترة اعتبر قطاع السكن من الاولويات الكبرى في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من اجل التصدي لشدة الوضعية والتخفيف من حدتها وبعد سنة 2000 انطلقت مخططات توجيهية للتهيئة العمرانية ومخططات شغل الاراضي يتمثل في تحديد المواقع المختلفة لإنشاء المدن السكنية الجديدة للتقليل من الضغط عن المراكز الحضرية المكتظة وفي محاولة القضاء على تلك الاحياء الفوضوية وامتصاص ازمة السكن الخانقة وظهرت الى الوجود مدن وتجمعات سكنية حضرية جديدة ، وهي نتائج ملموسة تركز على حلول واقعية لازمة المدينة بوجه الخصوص والمجتمع على وجه عام ، ولقد نجحت هذه السياسة الى حد ما في توفير السكن الى انها فشلت أحيانا بسبب افتقارها الى قاعدة التجهيزات والمرافق الضرورية ومما لاشك فيه ان دخول الاسر والافراد الى هذه الاحياء الجديدة لم يرافقها دراسات مسبقة تأخذ بعين الاعتبار الدراسات الاجتماعية والسوسيوثقافية قبل القيام بعمليات الترحيل.

ان المشكل هنا ليس في الحراك الاجتماعي او الانتقال الى الاحياء السكنية الجديدة فحسب ، انما يكمن في تصادم الثقافات المختلفة الاشخاص القادمين من اماكن اخرى ، وبذلك تنتج مختلف الظواهر مثل تفكك العلاقات الاجتماعية وضعف الروابط الاجتماعية ، وتغير في القيم وانتشار روح الفردية تعد من ابرز خصائص الحياة في المجتمعات المعاصرة. هنا يجد الكثير من الشباب الحرية التامة لفعل ما

يريدون لاختلاف نمط العيش وقلة الرقابة الاجتماعية ووجود حرية كاملة وبيئة مناسبة لكل الانحرافات كالسرقة وتعاطي المخدرات وحتى المتاجرة بها .

ولهذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة للكشف عن واقع الجريمة والانحراف للأفراد المرحلين من الاحياء الفوضوية والهامشية الى الاحياء السكنية الجديدة، وللوقوف على حقيقة هذا التصور قمنا بطرح التساؤل العام:

– ماهي الظروف الاجتماعية التي تؤدي الى انتشار الجريمة والانحراف لدى شباب العائلات المرحلة الى الاحياء السكنية الجديدة؟

الاسئلة الفرعية:

1- هل اختلاف الثقافات في الاحياء السكنية الجديدة دور في انتشار السلوكيات المنحرفة؟

2- هل لتغير النسق الاجتماعي دور في ظهور الجريمة والانحراف لدى شباب العائلات المرحلة الى الاحياء السكنية الجديدة؟

الفرضيات:

– اختلاف ثقافات الاحياء السكنية الجديدة له دور في انتشار سلوكيات انحرافيه

– تغير في النسق الاجتماعي (فيما يخص الوقاية الاجتماعية، الروابط والقيم) الى تبني الشباب لسلوكيات إنحرافيه والاجرامية.

خامسا: تحديد المفاهيم:

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية امرا ضروريا في البحث العلمي بصفة عامة والبحث الاجتماعي بصفة خاصة ، الذي يستمد اغلب مفاهيمه من لغة الحياة العامة وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القراء الذين يطلعون على البحث وادراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها ، فهذه العملية هي اكثر من مجرد تعريف او مصطلح تقني ، انها بناء مجرد يستهدف تقسيم ما هو واقعي ،ولهذه الغاية فإنها لا تتناول كافة الجوانب في الواقع المعني ، بل تتناول فقط ما يعبر ما هو جوهري في هذا الواقع من وجهة نظر الباحث ، يتعلق الامر اذن بعملية مزدوجة قوامها بناءا او انتقاءا .

وسوف نقوم بتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة وكذلك المفاهيم المرتبطة بالفرضيات والتي تعد أساسية وبإمكانها مساعدتنا في تمييز الحقيقة الاجتماعية للظاهرة التي نحن بصدد دراستها.

الجريمة لغة:

أصل كلمة جريمة من مجرم أي قطع وكسب، ان الكسب المستهجن والمستحب والمكروه، وفي اخر يراد فيها الحمل على فعل اثم ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة من مجرم أي قطع وكسب، ان الكسب المستهجن والمستحب والمكروه، وفي اخر يراد فيها العمل على فعل اثم ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل او سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم، كما اشتق من ذلك المعنى و "أجرموا" قال تعالى " ان الذين أجرموا كانوا من الذين امنوا يضحكون " [1]

التعريف الاصطلاحي للجريمة:

هي نوع من الخروج من قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأعضائه بمعنى ان كل انحراف عن المعايير الجمعية والى يتصف بقدر هائل من الجريمة النوعية والكمية، ومن التعريفات التي جاء بها كبار علماء السوسيولوجية على رأسها ما قدم العالم الفرنسي " دوركايم "ان الجريمة هي كل فعل يتعارض مع القيم والأفكار التي ترسخت في وجدان الجماعة، ولعل هذا التعريف يقف عند كل التخصصات في تعريفها للجريمة في مقدمتها التعريف القانوني

التعريف الاجرائي للجريمة:

الجريمة هي حادثة اجتماعية تتمثل في خرق مبادئ الجماعة، يختلف عليها الحكم من مجتمع لأخر، فما هو فعل اجرامي في مجتمع عربي مسلم قد يكون غير ذلك في مجتمع غربي، ومن هنا تأخذ الجريمة الصفة النسبية وفقا لعنصري الزمان والمكان فهي كل سلوك خارج عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي يقرها النظام الاجتماعي ورغم تعدد التعاريف حول الجريمة الا انه يمكن القول ان الجريمة اما تعرف على أساس معاير قانوني او اجتماعي، والمعيار القانوني هو الأساس في هذه الدراسة[2]

التعريف اللغوي للحي: ان الدلالة اللغوية للحي هي الحياة وهو اسم يقع على كل شيء وهو نقيض الميت[3].

التعريف الاصطلاحي للحي : يعرف الحي من وجهة نظر سوسيولوجية بانه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة ويؤثر فيه بعضهم على

[1] أية 29 – المطففين

[2] محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 21

[3] الهادي مصطفى أبو لقمة، مصطلحات ونصوص جغرافية، ط1، دار شموع الثقافة، ط 2002، ص 36

بعض ، والحي هو احد أجزاء المدينة او مناطقها ، كما يعرف بانه منطقة جغرافية تحدد إقامة الاسرة وتشكل علاقتها واختلاطها وتواصلها بالأفراد او الجماعات التي تشكل بعض جوانب الصورة الايكولوجية التي تتميز بها المنطقة ، لحي تستعمل للدلالة على جزء من حدود منطقة ريفية او مدينة ويعتبر أيضا من الناحية الاجتماعية كيانا داخل المدينة لذا فهو حقيقة جغرافية أيضا وبيئة مباشرة اكثر الفة من باقي المدينة او الكتلة المدنية .[1]

التعريف الاجرائي للحي:

الحي هو عبارة عن مجتمعات سكنية تربط افرادها مصالح مشتركة ونمط السكن هو الذي يحدد الطابع الايكولوجي للحي وبالتالي هو الذي يحدد سلوك الافراد القانطين به[2]

التعريف اللغوي للسكن:

كلمة سكن مأخوذة من كلمة سكينة سلام أي المسكن هو المكان الذي يوفر السكينة والسلام لقانطيه، ويعرف المجد الفرنسي petit robert لمفهوم السكن loger اعطاء كل ما تقدمه الراحة للإنسان [3]

تعريف السكن اصطلاحا:

السكن هو الايواء والانتفاع لقوله تعالى "والله جعل من بيوتكم سكنا " [4] والمسكن هو المنزل الذي تسوده العلاقات الانسانية والذي يكفل تماسك الاسرة ورقيها وفيه يبلور كل فرد منهله وكيانه الاجتماعي ويحمي حياته الخاصة بشكل عادي

التعريف الاجرائي للسكن:

المسكن هو ذلك الانشاء الهندسي المصمم بطريقة فنية وجمالية راقية وهو بذلك وعاء فزيائي لتنتظم تحت سقف الاسرة كل ما تحمله من خصوصية وعادات وتقاليد ويسبق بالطابع الانساني ليصبح مكانا حيا يعبر عن معنى الحياة فيه ويشترط ان يكون ملائما للسكن بحيث يؤدي وظائف متنوعة وراقية فهو اختصار

---

[1] عبد الله خلي الحاتمي، مرجع سابق، ص 74

[2] محمد صالح ربيعي العجيلي، المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ج1، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 390

[3] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، ط1، القاهرة، دار المعرفة الجامعية للنشر 2009، ص 85، المرجع نفسه ص 131

[4] سورة النحل، اية 79

ابن منضور لسان العرب، دار صادر، مجلد 13، بيروت، د ط، ص 212

مأوى مصمم لحماية الاسرة وتلبية حاجياتها المختلفة ويعكس الصورة الحقيقية لشخصياتها وكل ما تحمله من مبادئ [1]

التعريف اللغوي للترحيل:

كلمة ترحيل مأخوذة من كلمة رحلة بل سافر من مكان الى مكان اخر أي عدم الاستقرار في مكان واحد

التعريف الاصطلاحي للترحيل:

الترحيل اجراء قانوني يتخذه القضاء في دولة معينة في حق شخص او مجموعة من الاشخاص ويقضي من ترحيله لدولة معينة الى بلدانهم الاصلية لدوافع ذاتية (تهديد الامن، الجريمة، الظروف، السكنية بما فيها، الاقامة الغير الشرعية، الكوارث الطبيعية .....)

التعريف الاجرائي للترحيل:

هو تحويل مجموعة كبيرة من الناس من منطقة الى منطقة اخرى من اجل الاسكان وهي سياسة تقوم بها الدولة وتكون في الاغلب بسبب الاسكان او الاغاثة من اماكن منكوبة [2]

المبحث الثاني: المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة:

أولا: المقاربة السوسيولوجية:

تعتبر المقاربة السوسيولوجية خطوة أساسية في البحث العلمي الاجتماعي بحيث لا يمكن الانطلاق من ميدان الدراسة بدون تبني إطار نظري يدخل ضمن احدى النظريات السوسيولوجية.

فموضوع دراستنا يمكن دراسته من أوجه نظرية سوسيولوجية عديدة الا ان فرضيات الدراسة والاهداف التي نسعى للوصول اليها يبرر اختيارنا للنظريات التالية:

ا- النظرية الايكولوجية:

وقد اشتق مصطلح الايكولوجية من العلوم الطبيعية، ويشير الى دراسة تكيف النباتات والحيوانات العضوية مع البيئة، وهذا المعنى تستخدم الايكولوجية ومشتقاتها للدلالة على المعنى نفسه، الذي يعني

[1] إسماعيل إبراهيم الشيخ ذرة، اقتصاديات الإسكان، عالم المعرفة، ط1، الكويت 1988، ص 13

[2] Https // www. Alltaang.com

المشكلات المتصلة بالبيئة عموما، فالكائنات العضوية تتوزع في العالم الطبيعي بموجب انساق منهجية على الأرض بحيث يتحقق التوازن بين متطلبات هذه، الحيوانات العضوية من جهة ولما تقدمه الطبيعة من جهة أخرى.

وكان أبرز ممثلي مدرسة شيكاغو وعلى راسهم " روبرت بارك " و " ايرنست بجرس "و "لويس ويرث "، يرون ان تحديد المستوطنات الحضرية وتوزيع الاحياء السكنية ينسجمان مع هذا النموذج الايكولوجي في العالم الطبيعي، فالمدن لا تنشأ جزافا وانما تبرز استجابة لما تقدمه البيئة من اغراءات ومنافع [1]

بدأ نشاط هذه المدرسة عندما عين " روبرت بارك " في علم الاجتماع في جامعة شيكاغو سنة1914 [2]

لقد استطاع "بارك " ان يجذب اهتمام كل من " لويس فيري "و "برجس " نحو الاهتمام بدراسة ثقافة المدينة وتأثر تأثرا واضحا بمحاضرات " جورج زيمل " وكانت أولى ثمار هذا المقال عن المدينة بعض المقترحات حول دراسة السلوك الإنساني في البيئة الحضرية [3]

ومن بين اهم الاعمال التي لا تزال تذكر ويرجع اليها دراسات " فرديك تراشر " في بحوثه التي اجراها حول العصابات، يقول تراشر ان العصابات تحتل "حزام الفقر "حيث المساكن مهترئة والسكان يتبدلون وكل شيء غير منظم ومهمل [4]

بيروت، 2005، ص 599

[1] د– مصطفى عمر التبر، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ط2، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005، ص 20

[2] عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 118

[1] الان كولون، مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطشن، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2012 ص83

[3] المرجع نفسه ص44 انتوني جيننز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) ترجمة، فايز الصاع، ط4 المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص 599

[4] د– مصطفى عمر التبر، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ط2، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005، ص 20

[5] عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 118

[4] الان كولون، مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطشن، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2012 ص83

وحال " هارفي زوريو" الذي أجرى دراسة تحليلية حول أحد احياء مدينة شيكاغو سمته العنف وحال، " بول ج كريسبي "الذي تبنى هذا التصور لدراسة العلاقات الاجتماعية و "لويس ويرث " حول الغيتو[1]

ودراسة " " كليفورد شو " وهنري ماكي" حول جنوح الشباب والمناطق المدنية وأكدوا فيها ان نسب الجريمة والجنوح تتغير من حي الى اخر في المدينة.

كما نتج من اعمال هذه المدرسة ما يسمى بنظرية المناطق أي الدوائر المتداخلة، فأقرب الأحياء السكنية الى المركز هي أحياء يتواجد بها أماكن للهو بأنواعه ويقيم في الأجزاء السكنية منها العمال العاديون، وتكدس فيها حديثو الهجرة الى المدينة ويكثر فيها العاطلون والهامشيون والمنحرفون، ثم تتدرج الاحياء من حيث إمكاناتها المادية، ومستويات سكانها بحيث ارتفع المستوى كلما بعد المكان من وسط المدينة [2]

لقد رسمت دراسات الباحثين صورة للمدينة على أنها مكان الحياة فيها سطحية ، والناس بلا هوية او انتماء ، والعلاقات عابرة ومؤقتة والروابط القرابية ضعيفة واواصر الصدقة واهية ، وذهبت مدرسة شيكاغو ان ضعف العلاقات الاجتماعية الأولية يمثل ابرز مظاهر التفكك الاجتماعي في مجتمع المدينة ، وان منطلق التحول باعتبارها ابرز المنطلق والتي تتميز بوجود اعداد كبيرة من المهاجرين ذي انتماءات ثقافية واجتماعية وسلالية متباينة يواجهون صعوبة إقامة وهذا من خلال الانتماء لثقافتهم الاصلية القومية واعتبار الثقافة المستقبلة لهم على انها قيم وانماط سلوكية منحرفة [3]

ويرى أصحاب المدرسة الايكولوجية ان هجرة الأمم ونشاط السكان وكثافتهم وحجم المجتمع ترتكز على العوامل الايكولوجية وبهذه العوامل تتأثر بالعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية [4]

لقد تم الاعتماد على النظرية الايكولوجية في موضوعنا "العنف في الاحياء السكنية الجديدة " من خلال ان السكان القاطنون في الاحياء السكنية الجديدة عامة والسكن الجماعي في الجزائر بصفة خاصة علاقتهم سطحية وهشة وتسودهم المنافسة ، ومن المعروف ان مكان اقامتهم السابقة تختلف والذهنيات تختلف أي الاختلاف والتباين في الخلفية الثقافية موضوع لا يختلف فيه اثنان ، ضف الى ذلك ان عادات

[1] المرجع نفسه ص44

[2] مصطفى عمر التبر، مرجع سابق، ص23

[3] عدلي محمود السمري، مرجع سابق، ص 124-125

[4] محمد على سلامة، البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع د ط، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، دون ستة، ص 135

وتقاليد هؤلاء السكان الجدد غير العادات والتقاليد الموجودة في المنطقة التي انتقلوا اليها وتفكيرهم غير التفكير تلك المنطقة العامل الذي يجعل السلوك العدواني والعنيف يتنامى لدى السكان .

كما ان سكان الاحياء السكنية الجديدة تنعدم فرص عملهم لان حياتهم الجديدة هي امتداد لحياة أخرى تتمثل في الاحياء الهامشية او الأرياف وتم تنقيلهم الى السكنات الجماعية، فهم بالتالي يلجؤون الى طرق أخرى تشبع حاجياتهم وهي الطرق الغير الشرعية المتمثلة في الجريمة والانحراف

ساهمت هذه النظرية في بحثنا من خلال:

– محاولة فهم مدى استجابة وقدرة الافراد والسكان الذين يحملون في اغلب الأحيان لذهنية ريفية على التكيف والاندماج مع السكنات الحديثة والتي تختلف اختلافا جذريا على السكنات الريفية او السكنات الهامشية القصديرية.

– عدم التكيف وعدم ملائمة هذه السكنات لسكان هذه الاحياء يولد لديهم العنف بشتى اشكاله وهذا العنف في غالبية الأحيان هو ناتج عن طبيعة السكن

ب– نظرية التفكك الاجتماعي:

التفكك الاجتماعي في تصور محمد عارف مفهوم متسع يشكل ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة، فهو يشير الى تناقض وصراع المعايير الثقافية، وضعف قواعد السلوك ومعاييره، وصراع الأدوار الاجتماعية وانعدام الالتقاء بين الوسائل التي يحيزها المجتمع مع غايات الثقافة فيها، وأخيرا الى انهيار الجماعات وسوء أدائها لوظائفها[1].

وتقرر هذه النظرية ان سبب وجود الظاهرة الاجرامية هو التفكك الاجتماعي ، ويقيم " سلين " هذه النظرية على أساس المقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة من ناحية ، وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد من ناحية أخرى ، فيقرر ان المجتمعات البدائية او الريفية تتميز بالانتظام والانسجام في ظروفها ومطالب افرادها واهدافهم ، فالفرد في داخلها يعمل وفق تقاليدها وعادتها وهي متقاربة ومتشابهة ، والفرد يشعر بالأمن داخل مجتمعه لان افراد هذا المجتمع يتعاونون معا ما وسعهم التعاون حين تلم بأحدهم كارثة او ينزل به مرض او تقعده الشيخوخة عن الكسب.

[1] محمد على سلامة ، البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع ، د ط ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، دون سنة ، ص 135

في ظل هذا الشعور بالأمن والطمأنينة اللذان يسودان افراد هذه الجماعة الصغيرة لا يجد الفرد في نفسه حاجة الى اتخاذ سلوك معارض لسلوك فرد اخر او لهدف من اهداف الجماعة، أما المجتمع المتحضر فعل العكس من ذلك نجده يتميز بعدم الانسجام بين ظروف افراده ورغباتهم، ويرجع ذلك الى اشباع نظافة وتعدد الجماعات المتباينة فيه مما يؤدي الى تضارب المصالح.[1]

كما يرى "شو" وزملائه انه في ظل الظروف القائمة في الاحياء المتخلفة يصبح المجتمع مفككا وتضعف رقابته على أعضائه، بحيث لا يخضعوا لمعايير الاجتماعية المقررة من ثم ينعدم تكامل النظم الاجتماعية [2] فالمجرم في تقدير هذه النظرية يأتي سلوكه لا اجرامي كاثر لعامل عدم الانسجام الاجتماعي او التفكك الاجتماعي الذي يتخذ صورة تصارع القيم في المجموعات المختلفة وذلك حين يستجيب لمجموعة تستبيح المسلك الاجرامي[3].

أي ان نمط السكن الجماعي المتمثل في العمارات الذي يتكون من طوابق متعددة تضم العديد من السكان تختلف ثقافتهم وتباين تخلق نوعا ما من العزلة والحذر وعدم إقامة العلاقات مع الجيران ومن المتعارف عليه ان كل جار يسعى الى دراسة عقلية جاره واستطلاعها ضف الى ذلك تحفظ المجتمعات الجزائرية وعدم الاختلاط لا يتلاءم مع نمط السكنات الجماعية مما يؤدي الى التفكك الاجتماعي وبالتالي ظهور العنف خاصة حول المرافق المشتركة.

انتقال السكان من حياة بسيطة في السكنات الحديثة وسكنات تختلف من الناحية المجالية والاجتماعية والثقافية تختلف مع مرور الوقت تفككا اجتماعيا في العلاقات الاجتماعية يفرضه هذا الطابع العمراني ويصبح للعنف شكلا من الاشكال الحياة العصرية في هذا النوع من التجمعات الحضرية

ت- نظرية تصارع الثقافات:

صاحب هذه النظرية هو عالم الاجتماع والاجرام الأمريكي " تورسين سلين " الذي نشر كتاب سنة 1938 تحت عنوان " تنازع الثقافة والجريمة " أكد فيه على الدور الذي يلعبه تنازع الثقافات في تكوين الظاهرة الاجرامية، ويقصد بتصارع الثقافات تعارض وتضارب ثقافات وقيم معينة تسود فيه جماعة معينة مع ثقافات ومبادئ وقيم تسود في جماعة أخرى.

[1] فوزية عبد الستار، مبادئ اعلم الاجرام وعلم العقاب، دط، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة 2007، ص 48-49

[2] رشاد عبد العزيز، زينب محمد زين العابدين، مرجع سابق، ص 62

[3] فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص 49

ونقطة الانطلاق في هذه النظرية هي ان قواعد القانون الجنائي الذي يغبر عن القيم الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية والآداب العامة لحضارة معينة في حقبة زمنية معينة وحماية هذه القيم والمبادئ والآداب تنحصر في القانون الجنائي الذي يقرر الجزاءات الجنائية لمن يعتدي عليها بتصرفات يهدف عليها وصف الجرائم من وجهة نظر القانون [1] .

ويحدد "سلين " شكلين اساسين من الصراع الثقافي هما:

الشكل الأول : ويطلق عليه الصراع الاولي ، ويقع هذا النمط من الصراع عنها توجد ثقافتان مختلفتان تتحكمان في السلوك ، فعلى سبيل المثال عندما يهجر شخص ما من ثقافة الى المنطقة ثقافية أخرى فانه لا يستطيع التخلي تماما عن ثقافته القديمة بسهولة ، فهي تظل لفترة من الزمن تؤثر في سلوكه ، ويطرح "سلين " مثالا تقليديا يوضح من خلاله فكرته وهو ان اسرة من العالم القديم (ويقصد به هنا الثقافات التقليدية القديمة القائمة على الأعراف والتقاليد المتوارثة انتقلنا من مدينة نيوجرسي وتعرضت ابنة هذه الاسرة وبالطبع القي القبض على الاب وادين بجريمته ولكن الاب من منظور ثقافته لا يعد ما ارتكبه جريمة [2]

أما الشكل الثاني: من صراع الثقافي فهو الصراع الثانوي ، وهنا ما يشير "تسلين " الى الثقافات الأصغر والتي توجد داخل الثقافة الأكبر، أي ما يطلق عليه اليوم الثقافة الخاصة او الفرعية ، فالأفراد الذين ينتقلون للعيش من منطقة جغرافية معينة يبدؤون بعد فترة من الزمن في خلق مجموعة قيم خاصة به ، وعلى الرغم من ان هذه القيم الجديدة لا تختلف تماما عن القيم خاصة بهم ، وعلى الرغم من ان هذه القيم الجديدة لا تختلف تماما عن القيم الثقافة الأكبر، الا انه يوجد قدر من التباينات يؤدي الى ظهور الصراع ، فان الافراد الذين ينتقلون للعيش في قلب مدينة حضرية ربما تنشأ بينهم مجموعة من القيم تؤدي بهم الى انتهاك القانون [3]

لقد تم الاعتماد على نظرية صراع الثقافات على موضوع دراستنا ، وذلك انطلاقا من ان الثقافات التي تنشأ على ضواحي المدينة والتي جاءت من مناطق مختلفة وثقافتها غير ثقافة المدينة المركز ،وبالتالي تتضارب وتتصارع تلك الثقافات السائدة مع الثقافة التي تفرضها الحياة الحضرية ، وقد يحدث هذا التضارب والتصارع نتيجة ان كل ثقافة من تلك الثقافات تحاول فرض سيطرتها من خلال تجسيد افكارها وعاداتها وتقاليدها ، وهذا من المستحيل لان ما تجده في ثقافة معينة مسموح به نجده في اخره

[1] محمد عبد الله، الوريكات، مبادئ علم الاجرام، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 104

[2] عدلي محمود السهري، مرجع سابق، ص 133

[3] المرجع نفسه، ص 133

ممنوع ، ومن هنا تتكون ثقافات فرعية لدى سكان الاحياء السكنية الجديدة وتظهر سلوكيات عنيفة وعدوانية وبحوث هذا التصادم الثقافي تظهر مجموعة من الأنماط

السلوكية المنحرفة والجائحة والتركيز على صراع الثقافات الفرعية وتصادمها الامر الذي يؤدي الى ظهور العنف والجريمة

الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة ارثا نظريا مهما ووظيفيا لبناء البحث السوسيولوجي بناءا علميا ومنهجيا، لذلك قمنا بجرد لاهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا.

ثانيا: الدراسات الغربية:

الدراسة الأولى دراسة " فردريك تراشر " (العصابة دراسة حول 1313 عصابة في شيكاغو) وهي من اهم الدراسات الامريكية المعاصرة التي بحث فيها حالة عصابات الاحداث بمدينة شيكاغو سنة 1926 حيث قام بدراسة ايكولوجية اجتماعية للمناطق السكنية التي تعيش فيها ما لا يقل عن 1313 عصابة من عصابات الاحداث وهي تضم ما يقرب من 25 ألف من الاحداث والشبان الجانحين الذين يعيشون في بعض احياء مدينة شيكاغو، وقد وصف " تراشر " السمات الطبيعية والاجتماعية التي تتميز بها مناطق تفريغ الاحداث المنحرفين الجناح [1]

الدراسة الثانية: دراسة "كليفورد شو " و "هنري ماكي " (جنوح الشباب ومناطق المدينة) في سنة 1929.

نشر "كليفورد شو" و"فردريك زوريو " و " هنري ماكي " ولينور ناركوتريل " كتابا حول الجنوح في المدينة أكدوا فيه بعد إحصاء أماكن سكن نحو 60 ألف من اللصوص والمجرمين والجانحين " شيكاغو ان نسب الجريمة والجنوح تتغير من حي الى اخر في المدينة [2]

ولعل دراسات " شو" من أبرز الدراسات الايكولوجية الامريكية على العموم اعتدنا على دراسة ايكولوجية للجنوح والجريمة أي دراسة بيئية ، واهم ما تناول "شو " في هذه الدراسات هو موضوع الحي ومدى اختلاف نسبة الجريمة بين حي واخر ، ولذلك بمقارنة هذه الاحياء ببقية أجزاء شيكاغو ومن ابرز

[1] محمد سلامة محمد الغباري، في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 109

[2] الان كولون، مرجع سابق، ص 98

فرضيات "شو" في تلك الدراسة التي وصفها " بمناطق الجناح وفيها يصف "تشو " في تلك الأجزاء السكنية في المدينة الكبيرة التي تزدحم بالمجرمين والجانحين وهي احياء سكنية تتميز بسمات اقتصادية وسكانية اجتماعية معينة ،وقد استخدم "شو " طريقة الخرائط الموقعية spotmap لبيان إقامة الاحداث الجانحين الذين بلغ عددهم (55998) حدثا ، وثبت جنوحهم بصورة رسمية لدى معالم الاحداث في مدينة شيكاغو خلال سنوات (1900-1917)[1]

ولإغناء الدراسة التي باشر بها "شو " بها قبل أكثر من عقد من الزمن بأسئلة جديدة من جهة أخرى ومن بين الأسئلة:

1- هل يمكن مقارنة تغيرات نسبة الجريمة من مدينة امريكية الى اخرى؟
2- هل تقابل هذه التغيرات في كل مكان اختلافات اقتصادي واجتماعية وثقافية؟
3- هل تبدل نسب الولادة والهجرة بسبب الجنوح؟
4- هل يوجد انواع مميزة من معالجة الجريمة بحسب مناطق المدينة؟

والنتائج المتوصل اليها من الدراسات ان ظواهر الجنوح والجريمة ترجع الى ثلاثة انواع من العوامل هي الوضع الاقتصادي وحركية السكان وتباين تركيبتهم التي تتجلى بنسبة المهاجرين القوية، ان الفقر والحركة القوية وتباين الكبير في السكان عوامل من شأنها ان تجعل بنية المجتمع غير فاعلة وتؤدي الى اضعاف السيطرة مما يسهل في ظهور الجريمة[2]

الدراسة الثالثة: دراسة بريفين عن العنف في الحياة الحضرية في دراسة اجرها "بريفين " عن جرائم العنف في فرنسا كان من اهم نتائجها:

ا- يرى الفرنسيون ان 87 من العائلات الفرنسية ومن اصدقاء تلك العلاقات و86 من معارفهم كانوا ضحايا العنف

ب- ان 73 من سكان باريس يعيشون في عالم خطر يخافون فيه من العنف والاعتداء.

ويدمج نتائج دراسة "بريفين " ودراسات اجريت في الولايات المتحدة الامريكية تم التوصل الى النتائج التالية:

[1] محمد سلامة، مرجع سابق، ص 110

[2] الان كولون، مرجع سابق، ص 99 -102

1- ان جرائم العنف واسعة الانتشار في المجتمع الصناعي وان واحد على الاقل من كل 150 فردا يرتكب في حياته جريمة عنف او يكون ضحية لواحدة منها.

2- ترتبط ظاهرة العنف بالمناطق الحظرية والمناطق الكبرى .

3- غالبية مرتكبين جرائم العنف من الذكور ومن الصغار السن ما بين 15-24 سنة.

4- غالبية جرائم العنف ترتكب بواسطة مهتمين ينتمون الى اسر ذات دخل محدود وتسكن الاحياء الاكثر فقرا.

5- ينتمي غالبية ضحايا الجرائم العنف الى الفئات الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها مرتكبو هذه الجرائم، أي من فئات النساء والاطفال، وكبار السن.

وهذه النتائج هي تقريبا مرتبطة بالعديد من الصور في الجرائم العنف من الشباب ومن الفئة العمرية ما بين 18 سنة الى 35سنة، وغالبا من طبقات اجتماعية او من اسر فقيرة او متصدعة [1] .

ثالثا: الدراسات العربية:

الدراسة الاولى: دراسة مصطفى عمر الشير " العنف العائلي " حيث ربط بين العنف العائلي والمتغيرات الاجتماعية وهي من الضحية، الموقع في العائلة، مستوى التعليم، نمط الاقامة، نمط السكن، الدخل، صورة المعتدي.

حيث تمت خطوات سير الدراسة كما يلي، بعد ان تم تحديد مفهوم العنف العائلي تحديدا اجرائيا أصبح المجال مفتوح لدراسة الظاهرة بأكثر من اسلوب، بالطبع يخضع القرار الخاص باختيار اسلوب معين عند دراسة أي ظاهرة لعدد كبير من العوامل لعل اهمها طبيعة مشكلة البحث

طور للدراسة إطار نظري وخلف تفسيرات نظرية انتسبت الى أكثر من مدرسة، وجد بان الغرض الذي يربط ما بين الاحباط والعدوان الذي ترجع جذوره الى المدرسة السلوكية تتوفر له امكانات جيدة تصلح لتطوير نموذج نظري مناسب، واقترح ان تأخذ العلاقات بين اهم المتغيرات المتعلقة به بالشكل التالي:

تثير حالات الاحباط المتكررة شعور العدوان، إذا توفرت ظروف معينة قد ينفجر العدوان في شكل افعال عنف، ومصادر الاحباط في المجتمعات المعاصرة كثيرة ومتنوعة ويمكن تصنيفها الى عوامل شخصية مثل النوع والسن والتعليم والمكانة الاجتماعية وعوامل مجتمعة تتعلق بالمحيط المباشر كالعوامل المتعلقة بالعمل وبالحياة الاسرية، وغير مباشرة كالعوامل المتعلقة بالحي وبالمدينة والدولة.

[1] عباس أبو شامة، مرجع سابق، ص 27

ثم ترجم هذا لغرض العام على شكل تساؤلات رئيسية اهماها ما يلي:

1- الى أي مدى تنتشر هذه الظاهرة؟ وهل يمكن القول انها في ازدياد؟ وهل لطبيعة التغير الاجتماعي وخصوصا ما يعرف بالتحديث الذي يمر به المجتمع خلال الفترة الاخيرة من دخل .

2- ما انواع العنف الاكثر انتشارا والاعلى من حيث التكرار؟

3- هل يتفرع انتشار الظاهرة عشوائيا بين الفئات الاجتماعية ام انها تتركز في فئات معينة؟

4- ماهي العوامل التي يمكن القول انها تتلازم في الظهور مع العنف وهل طبيعة البنية العقلية والخلفية الاجتماعية[1]

5- هل يمكن القول ان هذه من بين الظواهر المرتبطة بالمدينة؟ وهل يمكن القول ان لضغوطات الحياة في المدينة العربية الحديثة دخلا؟

أهم النتائج:

يرتبط تغير نوع السكن بمتغير العمل فأصحاب الوظائف العالية واصحاب الدخل العالي لا يسكنون في احياء فقيرة ولا في منازل متهالكة بلغت قيمة معامل الارتباط الأسمى عند قياس قوة العلاقة بين نوع السكن والعنف العائلي (0.315) هذه القيمة عالية جدا تدل على قوة العلاقة بين هذين المتغيرين انخفضت قوة العلاقة عند استخدام تاو و(c) لكن قيمتها التي تصل الى (0.149) هي الاخرى عالية.

ثم انها قيمة سالبة – أي توجد علاقة عكسية بين نوع السكن والعنف العائلي –فكلما تحسن نوع السكن كلما انخفضت درجة احتمال حدوث العنف [2]

الدراسة الثانية: دراسة عبد الله الخليفة تحت عنوان:

المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على احياء مدينة الرياض .

اهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى الكشف عن الخصوصية الاجتماعية والثقافية لمدينة الرياض من انعكاسات عن حجم الجريمة في مدينة الرياض وعن نمط توزيعها بين احياء وعن اختلاف انواع الجريمة من وقت لأخر.

تساؤلات الدراسة: تمثلت تساؤلات الدراسة فيما يلي:

[1] مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 86

[2] مصطفى عمر التير / مرجع نفسه، ص 87

- الى أي مدى تختلف الاحياء السكنية بمدينة الرياض بعضها عن بعض من حيث معدلات الجريمة؟
- ما مدى انتشار أنواع معينة من الجرائم في احياء معينة، وغيابها في احياء أخرى؟
- الى أي مدى يمكن تفسير الاختلاف بني الاحياء في معدلات الجريمة وتنوع انماطها من خلال الخصائص الايكولوجية للأحياء؟

عينة الدراسة: اختيار (65) حيا تمثل هذه لأحياء مدينة الرياض باعتبار الحي يمثل وحدة أساسية للتحليل.

منهج الدراسة: منهج مسحي

الأساليب الإحصائية للدراسة:

استخدام الباحث مؤشر لتباين ومعامل الارتباط بيرسون ومقاييس النزعة المركزية.

نتائج الدراسة:

استطاع الباحث الوصول الى نتائج مفادها وجود علاقة بين حجم الجريمة ونوعيتها ونمط توزيعها [1]

رابعا: الدراسات الجزائرية:

- **الدراسة الأولى:** الامن داخل الاحياء السكانية الجديدة وأثره على الاندماج الاجتماعي.
- **الدرجة العلمية:** مذكرة لنيل شهادة الماستر اعداد فاطمة قاسمي وحورية بلعيوفي السنة 2017-2018
- **القسم:** قسم العلوم الاجتماعية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

إشكالية البحث: اهتمت هذه الدراسة بمحاولة معرفة الصعوبات الت يوجهها الافراد عند الانتقال الى الاحياء السكنية الجديدة من شعورهم بالأمن داخلها وأثره على تحقيق الاندماج الاجتماعي

تساؤلات الدراسة:

1- ما واقع اندماج الافراد والاسر داخل الاحياء السكنية الجديدة؟
2- وهل هناك علاقة بين اندماج لانفراد وشعورهم بالأمن؟
3- فيما تكمن أسباب اندماجي الافراد بالأحياء السكنية الجديدة؟
4- ما انعكاس شعور الأفراد بالأمن داخل الاحياء السكنية على سلوكياتهم الاجتماعية؟

[1] عبد الله علي احمد، مرجع سابق، ص 111

الفرضيات:

1- اندماج الافراد بالأحياء السكنية الجديدة له علاقة بشعورهم بالأمن
2- الامن من بين أسباب صعوبة الاندماج الاجتماعي بالأحياء الجديدة
3- الصراع بين الثقافات داخل الاحياء السكنية ينعكس على سلوكياتهم الاجتماعية

مجال الدراسة:

المجال المكاني: حي 400 مسكن واد الريحان بخميس مليانة ولاية عين الدفلى

اما المجال البشري يتكون من مجموعة من 60 مفردة من كلا الجنسين

العينة: استعملت الباحثتان العينة القصدية في اختيار افراد العينة

منهج الدراسة: اعتمدت الدراستان على منهج الوصفي التحليلي

أدوات الدراسة: استخدمت الباحثتان الملاحظة البسيطة الملاحظة بالمشاركة وأيضا بالاستمارة.

نتائج الدراسة:

- مشكلة الاندماج الاجتماعي ظاهرة تسود معظم مناطق الوطن وليست محصورة فقط بالأحياء الجديدة
- اغلب السكنات الجديدة لم تحافظ على الكونيات الثقافية للأسرة والعائلة كما ان نقص المراكز الأمنية في السكنات الجديدة يجعل الافراد أكثر حرية لممارسة السلوكيات الاحترافية وحتى الاجرامية
- ان المسألة الاندماج الاجتماعي لا تتأثر فقط بمسألة الامن ودئما هناك عدة مسائل اجتماعية تؤثر بدورها على الاندماج منها مسألة البطالة والمشاكل الاسرية

الدراسة الثانية: واقع استفعال الظاهرة العنف في المدينة الجديدة على منجلي (دراسة ميدانية للمدينة الجديدة)

الدرجة العلمية: مذكرة لنيل شهادة الماجستير اعداد جميلة العلوي، السنة 2006-2007 **القسم:** قسم علم الاجتماع الحضري – جامعة منتوري قسنطينة

إشكالية البحث: تمحورت حول واقعة ازمة السكن بسبب الزيادة في النمو الحضري والديمغرافي والنزوح الريفي المستمر الذي يساهم في بروز ظواهر عمرانية مشوهة مما جعلها مسرح لانتشار مختلف الآفات الاجتماعية وفي ظل هذه الظروف نشأة احياء جديدة ذات مسحة جمالية لأنها تواجه الكثير من التحديات

تساؤلات الدراسة: انطلقت الباحثة من التساؤل المحوري التالي:

ماهي أسباب استفحال ظاهرة العنف في المحيط الحضري للمدينة الجديدة؟

التساؤلات الفرعية:

هل استفعال ظاهرة العنف في المدينة الجديدة – على منجلي – هو نتيجة لتباين الانتماء الجغرافي للسكان؟

هل قدومهم من احياء مختلفة هو الذي يشجع على تفشي هذه الظاهرة؟

وهل هو نتيجة اختلاف ذهنياتهم؟

هل العنف في الوسط الجديد هو وليد البيئة السابقة؟

هل العنف هو نتيجة عدم تكيف سكان المدينة الجديدة مع هذه الوسط الجديد [1]

الفرضيات:

1- يؤدي اختلاف مكان الإقامة السابق واختلاف الدهنيات لدى افراد المدينة الجديدة الى تضارب المصالح مخلق الصراعات بينهم.

2- يشجع قدوم سكان المدينة الجديدة – على منجلي – من احياء مختلفة على خلق المناخ ملائم لنمو السلوكيات العنيفة.

3- يساعد نقص المرافق الترفيهية والتثقيفية على انتشار وتنامي ظاهرة العنف في الوسط الحضري وعدم التكليف معه.

مجال الدراسة: تمت الدراسة بالوحدة الجوارية رقم 07 بالمدينة الجديدة – على منجلي – بمدينة قسنطينة

اما المجال البشري: تمثل في عينة من الاسر قدرت ب 50 اسرة من سكان الحي الجديد بالوحدة الجوارية رقم 07 العينة ك استعملت الباحثة العينة العشوائية المنتظمة .

[1] جميلة العلوي، واقع الاحياء المختلفة لمجتمع مدينة سطيف ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ، جامعة منشوري بقسنطينة ، منشورة 2007/2006

أدوات الدراسة: فقد استخدمت الباحثة الملاحظة والمقابلة والاستمارة بالإضافة الى المصادر والوثائق التي تساعد على تفشي الظاهرة عن طريق الإحصاءات والمقابلة لذوي التخصص والإدارة

نتائج الدراسة:

– اختلاف مكان الإقامة السابق واختلاف الذهنيات لدى افراد المدينة الجديدة – على منجلي– يخلق صعوبة المعاشرة بينهم في محيط واحد مما أدى الى الصراعات واصطدامات عنيفة بين الأفراد.

– تعتبر المدينة الجديدة حديثة النشأة لأنها عرفت تدفق كبير خاصة من الاحياء الشعبية الفقيرة والاحياء القصديرية لمدينة قسنطينة مما أدى الى انتشار الطبقة العالمية البسيطة وسيطرة الفئة الاجتماعية المتوسطة في المنطقة .

– عجز الكثير من الأسر عن التكيف مع الوسط الحضري الجديد واحساسهم بشعور الاغتراب فيه.

– عدم توفر ثقافة العمارات عن سكان الاحياء المتخلفة لا سيما الفوضوية والقصديرية لذا وجب دراسة ثقافة السكان عند انجاز لأنماط السكانية المتعددة بغرض تحقيق التكافؤ بينهم [1].

خامسا: التعقيب على الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها ان معظمها درست التجمعات السكنية الجديدة من حيث الاختلافات الثقافية والاجتماعية.

وكان هدف هذه الدراسات محاولة التعرف على واقع المشاكل والانحرافات التي تأتي مع نشأة هذه المدن والاحياء السكنية الجديدة بالإضافة الى علاقة ظاهرة العنف بالبيئة السابقة واهم النتائج التي تترتب عن عدم التكيف بالوسط الجديد وكذلك تأثير الكثافة السكانية وازدحام المدن وانتشار الفوضى والجرائم في الاحياء الجديدة .

وما نلاحظ من مجموع الدراسات ودراستنا الحالية انها قريبة من بعضها البعض وكما نقر بأهمية النتائج المتوصل اليها لتدعيم نتائج دراستنا وبذلك أوضحت كيفية معالجة موضوعنا الذي ستتناول فيه الانحراف والجريمة في ضل عمليات الترحيل أي الاحياء السكنية الجديدة مركزين في ذلك على التباين في الخلفية الثقافية لدى السكان ودورها في خلق الاجرام وكذلك نمط السكن وكيفية مساهمة في دفع بعض الافراد الى ممارسة الانحراف والجريمة .

[1] نفس المرجع

المبحث الثالث: الأسس المنهجية للدراسة :

الأسس المنهجية ضرورية تساعد الباحث لتركيز جهوده فيها هو مفيد حيث يقوم بالتحليل الموضوعي العلمي السليم للمعطيات أو البيانات التي جمعها من ميدان "البحث".

ولكن نظرا للحالة الاجتماعية التي عشناها في الآونة الأخيرة الازمة التي أثرت علينا بها جائحة "كورونا" بالتباعد الاجتماعي مما صعب علينا القيام بالبحث الميداني نظرا للتدابير الوقائية التي اتخذتها الدولة من اغلاق كل المؤسسات بما فيها المكتبات وإيقاف وسائل النقل، إلا أننا كنا سنستخدم المناهج والتقنيات المستعملة في بحثنا الميداني حيث تتمثل هذه التقنيات في:

أولا: المناهج المستخدمة في الدراسة:

ان كل بحث علمي أو دراسة تحتاج الى منهج تعتمد عليه، وذلك وفقا لطبيعته اذ يعتبر المنهج أنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته مشكلة لاكتشاف الحقيقة و الإجابة عن الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبل للوصول الى تلك الحقائق وطرق اكتشافها[1]،، كما يعرفه آخرون انه الوصول الى الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العمل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة وهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة، وفيما يخص موضوع دراستنا فقد كنا سنستعمل المنهج التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: والذي يعتبر طريقة أو أسلوب لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها عن طريق جمع معلومات مقننة عن مشكلة وتصنيفها وتحليلها للدراسة الدقيقة[2]، ويهتم بوصف الظاهرة وتحليلها عملية الوصف والتحليل السوسيولوجي لأي ظاهرة في واقعنا الاجتماعي لا تأتي من العدم.

وهناك معطيات ناتجة عن الوصف الدقيق المعبر عنه كيفيا وكميا باستخدام مختلف الأدوات لجمع البيانات، هذا يوفر للباحث قاعدة لبناء التحليل العلمي والموضوعي ويمكن تعريف هذا المنهج بأنه طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي، للوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة[3]،ان هذا المنهج لا يقوم فقط على الوصف الدقيق للظاهرة وانما يتعدى الكشف عن الأسباب الحقيقية والخصائص المميزة لها

[1] محمد شفيق، البحث العلمي، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص85.

[2] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلالي، منهجية العلوم الاجتماعية، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر،2004، ص168.

[3] حسان هشام، منهجية البحث العلمي، د.ط، معهد الدراسات التربوية، 2007 ص 72.

وصولا الى الحلول من خلال التحليل السوسيولوجي الذي يعتمد على تقنيات و وسائل منهجية تزود الباحث من معطيات التي تمكنه بالقيام بالتحليل، لقد تم توظيف هذا المنهج في دراستنا للكشف و معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظهور الجريمة في الاحياء السكنية الجديدة ومدى تأثيرها لمشكلة اجتماعية، ويمكن الاستعانة بهذا المنهج كونه يساهم في الوصول الى المعرفة الدقيقة و التفصيلية لعناصر المشكلة والهدف من الوصف هو بناء صورة تمثيلية للواقع بأدق صورة ممكنة، اذ يشكل وسيطة هامة بين الملاحظة و التفسير[1]

ثانيا: التقنيات المستعملة في الدراسة.

ان أي بحث أو دراسة تتطلب اتباع منهج يخدم تلك الدراسة ووسائل تساعد على التوصل الى النتائج بشكل دقيق، ولهذا الباحث اختيار تلك الوسيلة بشكل يجعل بحثه موجها بشكل صحيح ودقيق، وقد كنا سنستعمل في دراستنا هذه عدة وسائل التي من خلالها كنا نرجو أن يكون بحثنا دقيقا وموضوعيا الى حد ما حيث تتمثل هذه الوسائل في:

1- الملاحظة: تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات، ذلك لأنها تسهم اسهاما أساسيا في البحث الوصفي فإن الملاحظة كأسلوب البحث يجب أن تكون مركزة بعناية وأن تكون موجهة لغرض محدد وأن تكون منظمة وأن تسجل بدقة وحرص، فهي أساس كل بحث علمي ونقطة البدء عن جمع الشواهد اذ يجب الاستقرار العلمي بملاحظة الظواهر للوصول للمعرفة العلمية[2].

2- الاستمارة: تعتبر الاستمارة احدى وسائل البحث العلمي التي تستعمل على نطاق واسع من اجل الحصول على بيانات او معلومات تتعلق بأحوال الناس وميولهم أو اتجاهاتهم ودوافعهم أو معتقداتهم عنها بطريقة يحددها الباحث حسب أغراضه.

فالاستمارة من خصائصها انها تحتوي على أسئلة مغلقة في غالبيتها تتعلق بالحقائق و تخص الأراء والمواقف، تستدعي الى تفكير عميق وادراك ناضج للمبحوث و التأمل و التفكير العقلاني، فكلمة استبيان تشير الى وجود عادات لضمان الإجابة عن الأسئلة المطروحة باستخدام استمارة يقوم المجيب بملاها بنفسه، ومن مميزات الاستمارة انها قليلة التكاليف وتعطي فرصة للمبحوث بأن يجيب بحرية ودقة[3]،، اذ الاستمارة تعتبر أحد الأساليب العلمية للحصول على المعلومات التي تحتاج اليها وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة

---

[1] Jean lovisdel bayle. Introduction aux méthodes des social.

[2] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط1، وكالة المطبوعات، عبد الله حرمي، الكويت،1973، ص354.

[3] محمد الغربي عبد الكريم، البحث العلمي والتصميم والمنهج والإجراءات، د.ط، مكتبة نهضة، السخرق، مصر، 1992، ص141

محددة ومنظمة ومصممة بشكل واضح وسهل لملأها بسهولة، وتتنوع أسئلة الاستمارة بين مغلفة و تكون الإجابة بنعم أو لا، او مركبة بتعدد الإجابات والمفتوحة لفتح مجال للمبحوث للإدلاء برأيه وهذه الأسئلة يجب أن ترتبط بفرضيات الدراسة وهي ادلة فعالة للحصول على المعطيات المرتبطة بالموضوع.

ثالثا: العينة وكيفية اختيارها

يقر الباحث الاجتماعي أن أسلوب اختيار العينة هام جدا بتحديد مدى تمثيلها بالمجتمع المدروس أما عن طريقة أساليب اختيار هذه العينات فيختلف من دراسة الى أخرى، ويرجع ذلك الى طبيعة وموضوع هذه الدراسات وان اختيار مدى صدق فرضيات الدراسة وحسب اختيار العينة يتمثل في تمثيلها في المجتمع

العينة: تعرف العينة على انها المجموعة الجزئية التي يقوم بها الباحث بتطبيق دراسته عليها وتكون ممثلة بخصائص مجتمع الدراسة ككل، اذ هذه العينة تتوزع فيها خصائص المجتمع بنفس النسب الواردة في المجتمع[1].

والعينة هي ذلك الجزء الذي يتم اختياره من مجتمع البحث بهدف تعميم نتاجه على المجتمع كله من اجل ان تكون العينة ممثلة للمجتمع بصورة صادقة لتمكين استخدام بياناتها في إيجاد تقديرات جديدة، كمعالم للمجتمع، فالعينة جزء محدد كما و نوعا يمثل عددا من الافراد يحملون نفس الصفات الموجودة في المجتمع الأصل لأن يقع عليه الاختيار فيكون ضمن العينة دون تدخل تحيز أو تعصب الباحث[2]، وفي دراستنا كنا سنعتمد على العينة العرضية وهي أن نختار الافراد الذين نصادفهم بشكل مباشر وبسيط والذين ينتمون الى مجتمع الأصل، وتمثلت العينة في دراستنا في الافراد القاطنين بالعمارات وثم توزيعهم على الاسر.

رابعا: مجالات الدراسة

يعد تحديد مجالات الدراسة المختلفة من الخطوات المنهجية العامة، ولقد اتفق كثير من المنشغلين في مناهج البحث الاجتماعي على أن لكل دراسة مجالات ثلاثة رئيسية وهي المجال الجغرافي و المجال البشري والمجال الزماني، اما عن المجال المكاني: فإنه يعني تحديد المنطقة او البيئة التي تجري فيها الدراسة، في حيث أن الجانب البشري: يتكون من جملة من أفراد أو عدة جماعات بينها يقصد بالمجال الزمني: البحث عن ذلك الوقت الذي يستغرقه اعداد البحث لأكمله[3]

[1] بلقاسم سلاطنية حسان الجيلالي، المرجع السابق ص318-319.

[2] معن خليل العمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر، عمان،2004، ص189.

[3] محمد شفيق، البحث العلمي، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2008، ص202.

1- المجال المكاني:

نظرا لعدم قيامنا بالبحث الميداني بسبب جائحة كورونا مما تعذر علينا بالذهاب الى مكان البحث والمتمثل في أحد الاحياء السكنية الموجودة في ولاية "عين الدفلى" حيث لم نقم بأي دراسة ميدانية.

2- المجال البشري:

هو مجموعة من الافراد الذين كنا سنختارهم كعينة في المجال البحث حيث كانت هذه العينة ستكون مكونة من 60 الى 70 فرد.

3- المجال الزمني:

ان لكل بحث يتطلب فترتين زمنيتين لا تقل احداهما عن الأخرى وهما:

* **المرحلة الأولى:** تتمثل في دراسة استطلاعية وبهذه المرحلة كنا سنقوم بجمع الوثائق والمعلومات من خلال قراءة الكتب والمجلات التي لها صلة بموضوع البحث ثم تحديد الإطار الذي كنا سنتناوله في هذه الدراسة.

* **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي تتم بالدراسة الميدانية حيث كنا سنقوم بتوزيع استمارات على عينة المبحوثين ومن ثم تفريغ البيانات الى جداول وقراءتها سوسيولوجيا ومنها الوصول الى استنتاجات[1]

خامسا: صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات لعل أصعب ما واجهنا في هذه الدراسة ما يلي:

1- قلة الدراسات السوسيولوجية الخاصة بالجريمة في الاحياء السكنية الجديدة فاصطدمنا بقلة المراجع التي تتناولها هذه الدراسة أدى الى صعوبة في عملية البحث.

2- جائحة كورونا وآثارها على المجتمع الجزائري بصفة عامة مما أدى الى غلق كل المؤسسات مما تعذر علينا اجراء والقيام بالدراسة الميدانية للموضوع وهذه تعد أصعب صعوبات الدراسة.

3- انعدام المواصلات لمدة زمنية طويلة.

[1] محمد شفيق، نفس المرجع، ص202.

4- غلق جميع المكتبات بما فيها العامة والخاصة وحتى الالكترونية مما صعب علينا وجود مصادر حول بحثنا

5- التدابير الوقائية التي اتخذتها الدولة بسبب جائحة كورونا في التباعد الاجتماعي جعلنا في تباعد تام بين الأساتذة المؤطرين والزملاء في البحث.

6- عدم توفير الدولة للإمكانيات اللازمة لقيام الطالب ببحثه العلمي (قلة وفرة الانترنت، عدم توفير تقنيات تكنولوجية حديثة مثل الدراسة عن بعد والتواصل مع الأساتذة المؤطرين ....)

7- عدم ادلاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للوقت المحدد لإدلاء المذكرة.

الفصل الثاني

الجـــــريمة

تمهيد:

تعتبر الجريمة من بين أخطر الآفات الاجتماعية الخطيرة التي تهدد استقرار وأمن المجتمع وأمان افراده فمفهوم الجريمة تعارفت عليه البشرية منذ أن بدأت الحياة، حيث بدأنا فصلنا هذا المفهوم حول الجريمة ثم تطرقنا الى نبذة تاريخية عن الجريمة، لنتطرق فيما بعد الى العوامل الداخلة فيها، وكذا العوامل الداخلة فيها، وكذا العوامل المسببة للجريمة، إضافة الى ذلك تصنيفاتها وآثارها على الفرد والمجتمع والدافع لارتكاب هذه الجريمة، كما تطرقنا كذلك الى بعض احصائيات وأرقام حول الجريمة لنختم ملخص الفصل.

المبحث الأول: الجريمة وأسباب تفشيها:

أولا: مفهوم الجريمة:

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط هذا المفهوم بصورة عامة اهتماما بدراسة السلوك الاجرامي، وقد تزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك الاجرامي في مجال علم الجريمة والانحراف بالصورة التي أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر وضوحا وتحديدا ولذلك شجعنا لكي نتناول هذا الموضوع حسب ما تقتضيه معالجتنا على النحو الآتي:

المفهوم الاجتماعي للجريمة:

اتفق الكثير من علماء الاجتماع أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وأن ما اعتبر جريمة ناتج عن تشريع الجماعة لبعض أفعال وأعمال افرادها سواء عاقب عليها القانون أم لم يعاقب، أي ان المعيار الى الاستقامة أو عدمه راجع الى معيار اجتماعي لا معيار قانوني[1] وقد قيل الى أن الجريمة هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة[2]، كما قيل انها كل فعل يتعارض مع الأفكار و المبادئ السائدة في المجتمع[3] فقد أدرك (Gara falo Rafael) أن المجتمع هو الأساس أي فعل يرتكب، أي انه اعتمد في تعريفه للجريمة على معيار اجتماعي ومن تحليله لعواطف المجتمع والتي تثار من خلال تصرفات انسان ما، وخرج بنوعين من الجرائم:

1- **جريمة طبيعية:** متفق على تجريمها من المجتمعات في كل زمان ومكان لتصارعها مع عاطفة الشفقة وعاطفة الأمانة مثل الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على الاموال[4]

2- **جرائم مصطنعة:** وهي جرائم ضد العواطف الغير ثابتة أي العاطفة القابلة للتحول كالعواطف الدينية والشعور بالحياء وحب الوطن، كما أن (اهرنج ihring) العالم الألماني يعرف الجريمة على انها فعل ينطوي على تعريض شعور حياة للخطر نص عليه المشرع وشرع له العقوبة[5] أما (سندرلاند E.

[1] Sou therland et cressy, principes, scriminologie, traduction francaise, éd, cugac, paris, 1966, p22

[2] عبد الفتاح الصيفي، علم الاجرام، دراسة حول ذاتيته ومنهجه، ونظرياته، القاهرة،1973، ص68.

[3] د. محمد زكي أبو عامر: دراسة في علم الاجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت

[4] Stephen sthafex, introduction to crimi, o loggy, p46-47.

[5] عبد الفتاح مصطفى الصيفي، علم الاجرام، ص85.

Sutherland) فقد عرف الجريمة على انها سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن أن ترد عليه بعقوبة [1]، ويعرف أنصار العوامل الاجتماعية بأنها سلوك مضاد

للمجتمع وهو ما يضر بالمصلحة الاجتماعية للمجتمع كما تعرف الجريمة اجتماعيا. كذلك بأنها رد فعل يخالف الشعور العام للجماعة، وأنها أي رد فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي اقرها المجتمع والذي يمكن التعبير وحسب الدكتور (عبد القادر القهواجي) فقد [2]تباينت الآراء حول الجريمة عند علماء الاجتماع، وقد أشار الى وجود اتجاهين:

1- الاتجاه الأول: يربط بين الجريمة وقواعد الاخلاق، فالجريمة وفقا لهذا الاتجاه يتعارض مع المبادئ الخلقية، الا أن انصار هذا الاتجاه انقسموا الى قسمين، فمنهم القسم الأول الذي يجعل العلاقة بين الجريمة و الاخلاق قاصرة على مخالفة بعض القواعد الخلقية لا كلها ومنهم من يجعل هذه العلاقة شاملة لكل قواعد الخلقية دون تميز ويترجم القسم الأول الفقيه الإيطالي (جارافالو) وهو احد اقطاب المدرسة الوضعية الإيطالية، يذهب انصار القسم الثاني الى تعريف الجريمة بأنها " كل فعل او امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع، ومن انصار هذا القسم الفقيهان(فيري) وهو أيضا أحد اقطاب المدرسة الوضعية و (جيرسيبي)

2- الاتجاه الثاني: فيقوم التعريف الاجتماعي للجريمة لديه أساس الربط بينهما وبين القيم الاجتماعية والجريمة عند (اميل دوركايم) هي كل فعل أو الامتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة.

وقد عرفت عند بعض العلماء على انها تلك التي تنطوي على اهدار شرط من شروط كيان المجتمع ووجوده أو ظرف مكمل لهذا الشرط[3]، فحسب (الدكتور القهوجي) أن جل هذه التعاريف الاجتماعية للجريمة تفتقر الى التحديد الدقيق لمفهومها، وذلك أن القيم الاجتماعية التي تأسس عليها هذه التعريفات فكرة غير منضبطة تحتاج الى بيان حدودها ثم ، وهذا هو الأهم في تقرير هذه القيم وتحديدها، لو ترك الامر لكل باحث لتضاربت الآراء حول الجريمة وتعذرت دراستها، ومن ثم فقدت هذه الدراسة صفة العلم التي توصف بها، وحسب الدكتور (عبد المجيد كاره) يمكن وصف الجريمة او الانحراف عن المعايير و القواعد الاجتماعية وتحديد معناها في انها تمثل إتيان أي فعل لا تقبله النسبة الغالبة من افراد الجماعة بما يشمل الجرائم في تحديدها القانوني، أو الجرائم القانونية، وغير القانونية والسبب في وجود مثل هذه الظاهرة لدى أي

[1] د. عبو السراج، علم الاجرام وعلم العقاب، ص4.

[2] د. علي عبد القادر القهوجي، علم الاجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص14-13

[3] رمسيس بنهام، النظرية العامة للقانوني الجنائي، منشأة، المعارف، القاهرة، 1971، ص52-53

مجتمع من المجتمعات هو أن العادات والتقاليد والأعراف التقاليد والقيم الأخلاقية غير المرغوب فيها من قبل الغالبية قد يزداد الاهتمام بالبعض منها بحيث ترتقي الى المستوى القانوني ويبقى البعض منها الأخر في ما دون ذلك[1].

مفهوم علم الاجرام والجريمة:

للجريمة في علم الاجرام مفهوم آخر جرى العمل على تسميته بالمفهوم الاجتماعي للجريمة وهو مفهوم يختلف عن المفهوم القانوني اذ الأخير في صفته التقليدية يحصر الجريمة في سلوك فعلا، امتناع يخالف قاعدة جنائية ويتقرر لمن يرتكبه جزاءا جنائيا[2].

وقد تعرض هذا التعريف لبعض النقد فهو وان تسم بأهمية لا يجوز انكارها لا يكفي لتفهم جوهر الجريمة اذ يقف عند حد البيان الرابطة بين واقعة معينة والقاعدة القانونية الجنائية، فهو أيضا قاصر على الناحية الشكلية فحسب، ولما كانت الجريمة واقعة إنسانية اجتماعية لذلك فإن تعريفها يكون كاملا الا إذا تضمن العناصر الأساسية التي تكون مضمونها.

ولم يكن ممكنا استعارة المفهوم القانوني للجريمة وجعله محورا لأبحاث علم الاجرام وذلك لسببين:

– **الأول:** أن الجريمة بحسبانها سلوكا واقعيا إنسانيا سابقة في وجودها على التدخل المشرع بالتجريم والعقاب فهذا التدخل هو الذي اعطى للجريمة شكلها القانوني ووسيلته لذلك قاعدة جنائية صادرة عن السلطة التشريعية والشكل لا يحل مكان الجوهر، كما ان القاعدة الجنائية لا تغني عن معرفة خواص عناصر السلوك الاجرامي، كما هي كامنة في حقائق الأشياء لا كما هي مختزنة في محض صياغات لغوية مجردة.

– **الثاني:** أن الجريمة كموضوع لعلم الاجرام تختلف عن الجريمة في قانون العقوبات، فالهدف الذي يتبناه علم الاجرام من دراسة الجريمة هو تحليل السلوك ذاته ووصفه ومحاولة تفسيره، لا يتصور أن يتم ذلك للوقوف عند المفهوم القانوني الذي يعرف الجريمة كحقيقة مجردة، بينما طموح علم الاجرام يتجاوز ذلك اذ هو يسعى لتفسير الفعل من خلال فاعل وكما كان هذا الفاعل كائنا اجتماعيا فلا مناص إذا من البحث عن مفهوم اجتماعي.[3]

[1] د. عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص31.

[2] د. عبد المنعم سليمان، أصول علم الاجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،1994، ص23.

[3] نفس المرجع السابق، ص24.

المفهوم القانوني للجريمة:

الجريمة هي فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية ويقرر القانون لهذا الفعل عقوبة أو تدبيرة من تدابير الامر ومن هذا التعريف تتضح عناصر الجريمة.

1- الجانب المادي: فلا جريمة اذ لم يرتكب فعل ويقصد بالفعل السلوك الاجرامي سواء كان فعلا إيجابيا كتحريك يد الجاني لسرقة مال المجني عليه أو رفع يد للاعتداء عليه، أوكان امتناعا عن فعل كامتناع القاضي عن الحكم في دعوة طرحت عليه او امتناع الام عن ارضاع طفلها حتى يهلك.

والاصل أن يترتب عن الفعل نتيجة التي تعتبر اعتداءا على الحق فتحريك يد الجاني لسرقة مال المجني عليه يجب ان تنتهي نتيجة هذا الفعل وهي نقل مال من المجني عليه الى الجاني مما يعتبر اعتداءا على حق الملكية الذي يحميه القانون، كما ان الفعل المادي في جريمة القتل يجب ان ينتهي الى احداث وفاة المجني عليه مما يعتبر اعتداء على حق الفرد في الحياة وهو جق يحميه القانون، ولكن النتيجة ليست عنصر من عناصر الجريمة، اذ ان القانون يعاقب أحيانا على الفعل الذي لم يترتب عليه النتيجة وهو ما يسمى بالشروع[1]

2- الجانب القانوني: وهو كون هذا الفعل غير مشروع او يحرمه قانون العقوبات أو القوانين المكملة له فالاعتداء على الحياة فعل غير مشروع لأن قانون العقوبات يحرمه (المواد: 254 الى 263 من قانون العقوبات الجزائري)، كما يشترط أن يقرر القانون عقوبة أو تدبيرة لهذا الفعل الغير المشروع (المادة 1 من عقوبة المواد الجزائري)[2]

3- الجانب المعنوي: ويشترط توافر إدارة جنائية صد عنها الفعل الغير المشروع ويقصد بالإدارة الجنائية إدارة الانسان المدرك، المميز واختياره الحر للقيام بالفعل الغير المشروع لذلك، ويتعين أن تكون إدارة الجاني معتبرة قانونا حتى تكون عنصرا في الجريمة فإذا انتفت هذه الإدارة فلا تقوم المسؤولية الجنائية ويطلق على الأسباب التي تجرد الإدارة من قيمتها القانونية موانع المسؤولية الجنائية.

المفهوم الشرعي للجريمة:

أن الشريعة الإسلامية عينة بالمفاهيم عن الجريمة وأسباب السلوك افجرامي في القرآن الكريم والسنة النبوية، فظهرت عدة مفاهيم في الجريمة في الفقه الإسلامي، فمن الآيات التي فيها لفظ الجريمة مباشرة.

---

[1] د. رضا فرج، شرح قانون العقوبات الجزائري، الاحكام العامة للجريمة، ط2، 1976، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص88.

[2] وزارة العدل الجزائرية، قانون العقوبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

كقوله تعالى:" إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون".[1]

ومنها ما ذكر بنمط السلوك الإجرامي كالقتل والسرقة والظلم والتكبر والتجبر التي فهم المسلمون أنها جرائم من خلال طبيعتها أو من خلال تعنيف الله تعالى لمرتكبيها أو من خلال فرضه تعالى عقابا إيزاءها كقوله تعالى : " من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا فمن أحياها كمن أحيا الناس جميعا وقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم إن كثيرا منهم في الأرض لمسرفون".[2]

وفي الحديث الشريف ربط الرسول صلى الله عليه وسلم سبب السلوك الإجرامي بفقدان الإيمان بالله ، فقد ورد في صحيح المسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن"، وعليه تفهم الجريمة من المنظور الإسلامي أنها نتاج إنحراف الفرد عن الطريق السوي الذي وضعه الخالق عزوجل ، وهي تحدث نتاج أهواء الشيطان للإنسان وتعني كذلك عمل أو قول يخالف الشريعة التي شرعها الله لعباده.[3]

ثانيا: تاريخ ونشأة الجريمة:

ليست الجريمة ظاهرة إنسانية فحسب وانما هي أساسا ظاهرة طبيعية لأنها تلازم الحياة حيث وجدت، وارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباطا طبيعيا بمعنى أنه حيث ما كانت هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت في ابسط صورها توجد الجريمة، أي عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو امتاعه، أو في شخصه هو نفسه يحرجه على مال أو ميراث أو امرأة أو أي شخص يثير كل منهما أو غيرة بالحق منهما، الشهوة، العارمة، و الحقد المتأجج وقصة قابيل وهابيل التي وردت في التورات و القرآن لقوله تعالى:" واتل عليهم نبأ بني آدم بالحق اذا قربا قربانا فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر، قال لأقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين. لإن بسطت يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي اليك لأقتلك. أنى أخاف الله رب العالمين. أنى اريد ان تبوء بإثمي واثمك فتكون من أصحاب المال. وذلك جزاء الظالمين فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين"[4]، ومن ذلك العهد وهذه القصة وأشباهها تتكرر مع اختلاف الزمن[5] .

---

[1] سورة المطففين ،آية 29.

[2] سورة المائدة، آية 34.

[3] جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار الكتاب الحديث، 2014، ص40.

[4] سورة المائدة الآيات 28-32.

[5] د. سامية حسن الساعاتي، الجريمة و المجتمع، دار النهضة العربية للطباعة النشر، بيروت ، لبنان، 1983، ص13.

1/ الجريمة في اسفار العهد القديم:

من اسفار العهد القديم ما يصف عصورنا التاريخية، تحتوي على شرائع الرسل القدماء كنوح و إبراهيم ومنه ما يحتوي على شريعة الله موسى عليه السلام رسوله الى اليهود والذي نخرج به قراءة تاريخ العصور القديمة قبل شريعة موسى، هو أن القتل و الزنى كانا رأس قائمة الجرائم والخطايا وقد اشرنا في السابق الى ان اول جريمة قتل ذكرت في العهد القديم و القرآن الكريم هي قتل قابيل لهابيل.

2/الجريمة والعقوبة في اسفار العهد الجديد:

لما كان عيسى عليه السلام قد خرج من شعب إسرائيل، رسولا من الله ليعلمهم ويطهرهم من الخطايا التي دنست بها حياتهم فإن رسالته قامت على إفهامهم أنهم تنكروا للطريق المستقيم، بإتباع الناموس التي جاءت به التوراة إتباعا ماديا ظاهريا أي بدون تطهير نفوسهم وتنقية سرائرهم وتقوى الله في أعمالهم.

ولذلك حرص المسيح عليه السلام على أن يبين لليهود الحكمة الكاملة في شريعتهم ويؤول معانيه ليوضح لهم أن مقاصده روحية باطنية لا مادية ظاهرة.[1]

3- الإغريق:

أما الإغريق فكانوا يعتقدون بأن الطبيعة بكل ما فيها محكومة بقوة إلهية خفية وكانت الجريمة إمتدادا بهذا التفسير قدرا أليها والمجرم إنسان "تعسا" أصابته لعنة الآلهة.[2]

4- الجريمة في الشريعة الإسلامية:

إن الجريمة في الشريعة الإسلامية ظاهرة من ظواهر الشرع، لأن الشريعة هي التي تحدد نماذج السلوك –الإجابية والسلبية – التي تعد جرائم وهي التي تحدد ما يترتب على هذه النماذج السلوكية فما ذلك إلا للحفاظ على مصالح الجماعة وصيانة القيم والفضائل والنظام افسلامي وضمان بقاء الجماعة قوية متضامنة لأن مصدر الشريعة هو الخالق سبحانه وتعالى فإن نظام التجريم الإسلامي يتسم بالإطلاق والثبات والموافقة للطبيعة البشرية إلى جانب المرونة .

[1] سامية حسن الساعاتي ، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص59.

[2] د. محمد زكي أبو عامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب ، مرجع سابق ذكره، ص9.

ثالثا: أسباب تفشي الجريمة:

بالرغم من أن الجريمة ظاهرة ذات بعد اجتماعي، اقتصادي وثقافي وقانوني باعتبارها وجدت منذ وجود الانسان الا انها قائمة على صراع بين الفرد والمجتمع ولهذا قمنا بالتركيز على الجانب الاجتماعي واتخاذه كسبب وعامل مؤثر في تفشي الظاهرة الاجرامية حيث قمنا بعض هذه الأسباب على النحو التالي:

- الأسباب الاجتماعية:

- وتتمثل هذه الأسباب في الفقر و البطالة اللذان يعدان من اهم العوامل المسؤولة عن الجريمة في المجتمع وذلك لأن الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف المادية التي يمر بها المجتمع فالجريمة ما هي الا ردود أفعال للأوضاع المادية الصعبة التي يعيشها الفرد والمجتمع كما أن معدلات الجريمة تزداد في فترات الفقر وكثرة البطالة وتقل نسبة الجريمة بانخفاض نسبة الفقر و البطالة، فالعوامل المادية للمجتمع هي المسؤولة بصورة مباشرة او غير مباشرة عن الجريمة المرتكبة في المجتمع، وهذا ما يدل على ان الجريمة ترجع الى الفقر و البطالة وانقطاع مصادر الدخل والحرمان وهذا ما يعكس صورة سلبية على المجتمع، فهي تتعلق بالمجتمع بأسره ولا تخص بفرد عينه فيها[1]

- **التنشئة الاسرية:** تؤدي الاسرة و التنشئة الاسرية دورها المهم في حدوث الجريمة ذلك أن الاسرة كبيرة الحجم ذات الإمكانيات المادية المحدودة لا تتمكن مم انتهاج الأسس السليمة في التربية والإصلاح والمحافظة على الافراد من اخطار الجريمة، فمعظم الجرائم التي يرتكبها أبناء هذه الاسرة ترجع الى الفقر والحاجة الماسة الى الأموال و تردي الأوضاع البيئية المحيطة وانخفاض المستوى الثقافي و العلمي مع ضعف برامج التوجيه و الاشراف على الأبناء، فضلا عن عدم قدرة الاسرة على دفع أبنائها نحو السلوك القديم والعلاقات الاجتماعية السليمة لذلك ترتفع نسبة الجريمة بين هذه الاسر الفقيرة[2]، في حين تحتفي ممارسات الجريمة بمختلف أنواعها بين الاسر الغنية و المتمكنة اقتصاديا.

- **وسائل الضبط الاجتماعي:** نعني بوسائل الضبط الأساليب والصيغ التي يعتمدها الفرد والمجتمع على سلوكه الجامع وعلاقاته الشاذة مع الآخرين ووسائل الضبط الاجتماعي قد تكون داخلية او خارجية، فالداخلية تتمثل في الوجدان والقيم والعادات والتقاليد والدين والفكر أما الخارجية كالقانون والمحاكم وقوة

[1] احسان محمد الحسن، علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص122.

[2] نفس المرجع، ص122.

الشرطة والامن ومؤسسة العدالة الجنائية علما بأن وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون حازمة ومتشددة وقادرة على ضبط سلوك الافراد وتفاعلاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية اليومية[1]

فإذا كانت ضعيفة فإن الفرد يندفع الى ارتكاب الجرائم والانحرافات، اما إذا كانت متشددة وتفرض العقاب الشديد فإن احتمالات وقوع الجريمة ستنخفض أو تتقلص وهذا نلاحظ ان وسائل الضبط الاجتماعي لها سيم خارجية تؤثر تأثيرا واضحا في معدلات الجرائم المرتكبة في المجتمع.

المبحث الثاني: عوامل تفشي الجريمة:

أولا: العوامل الاجتماعية:

العوامل الاجتماعية مجموعة من ظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك لسائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء المجتمع، تقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وفئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا سواء كانوا افراد اسرته او مجتمعه او الرفاق الذين يختارهم ونذكر من بين هذه العوامل:

– الأسرة: تعتبر الاسرة العامل المساعد في تهيئة الطفل وذلك حسب ما تتميز به، فجو الاسرة يلعب دورا مهما خاصة في العلاقة بين الوالدين فوجود صراعات داخلها يؤثر في سلوك الطفل مما يؤدي الى عدم استقراره الوجداني والذي ينجم عن عدم احساسه بالأمان وخاصة في الاسرة التي يكون التفريق فيها بين الأطفال فئة تميل الى الاب و الأخرى الى الام فيتخذ الأطفال الجنوح سلوكا هروبيا من البيئة[2] وغالبا ما يكون الانحراف ناتج عن اسر منحرفة تربي اطفالها على السلوك المنحرف فيصبح ذلك من عاداتها وتقاليدها ويتوارثونه، كما أن عدم قيام الوالدين بأدوارهم اثر في تربية الأطفال، فعمل الام خارج البيت يؤدي الى عدم الاهتمام بالطفل فقد لا يجد مكانه في الاسرة فيتجه الى الشارع اين تتوفر أسباب الجريمة والانحراف

– المحيط: يؤثر كذلك في إيجاد السلوك الاجرامي وذلك انطلاقا من نوع المقدمة داخل الاسرة، حيث ان البيئة هي نتاج مجموعة الاسر والتربية المنحرفة تصبح عادات وتقاليد داخل البيئة، فجرائم الاخذ بالثأر وتهريب المخدرات وتعاطيه من الامثلة التي تظهر التنشئة الاجتماعية المنحرفة كما يرى (كيفرد شو) أن الاجرام عند تدني القيم وانتشار وظاهرة التفكك الاسري التي تنجم عن وفاة احد الوالدين أو الطلاق او

[1] نفس المرجع، ص121.

[2] حسن سامية الساعاتي، بدون سنة، ص110.

الهجرة، وقلة الرعاية الاسرية للأطفال، فيقول ان السلوك الجانح قد يكون جزءا منه انعكاسا لصورة الصراع الذي يدفعه الى العصابة[1] وأن العصابة الجانحة قد تعكس صورة للحياة المفككة في المجتمع المحلي.

فبعد التعرض الى العوامل التي تؤدي الى الجريمة وكيف تؤثر على سلوك الفرد وهذا ما جاءت به نظرية تفسر هذا الأخير، ومن بين أهمها:

- نظرية سندرلاند Edwin. Sutherland :

وقد استند الى الأساس الذي قامت عليه نظرية التفكك الاجتماعي فقد ذهب " سندرلاند" الى القول بأن الفرد حين يختلط جماعات مختلفة يتأثر بعدة عوامل بعضها يدفع الى الاجرام والبعض الاخر يمنع من مخالفة القانون ويختلف تأثير هذه العوامل أو تلك في الفرد حسب اسبقيته واستمراره وعمقه[2]، فأسبقية التأثير تعني أن الفرد يتأثر منذ فجر حياته بالسلوك السائد في مجموعة معينة هي اسرته وقد يكون مخالفا له، وقد افترض " سندرلاند" أن الأشخاص يكتسبون الأنماط السلوكية الاجرامية مثلما يكتسبون الأنماط

السلوكية المتناسبة مع القانون أي ان السلوك الاجرامي يتعلم من خلال عملية التعامل مع اشخاص آخرين، وإذا كان (تاردTard) قد اقام نظريته في انتقال السلوك على فرضيته الأساسية في الإيحاء أو التقليد فإن سندرلاند كان أكثر دقة في كيفية حدوث هذا الانتقال بالنسبة للسلوك الاجرامي بوجه خاص، وقد بنى "سندرلاند" نظريته الاجتماعية على فرضية جديدة سماها (الاختلاط التفاضلي) وهي محاولة عملية جادة لتشخيص تلك العمليات الضرورية في تكوين وتطوير السلوك الاجرامي.

بدأ من فرضية واحدة هي وجود حالة عدم التنظيم الاجتماعي هو الذي يهيئ المواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الاجرامية من اشخاص مجرمين الى اشخاص غير مجرمين[3]،

في الحالة الأولى يصبح الفرد مجرما اذا زادت اتصاله بالأنماط الاجرامية التي يتعرض لها، حيث يتأثر بها، وفي الحالة الأخرى لا يصبح الفرد مجرما اذا زاد انفصاله عن تلك الاتجاهات الاجرامية او زادت عزلته عن تلك الأنماط الاجرامية وبالتالي لا يتأثر بها ولا يعمل على تقليدها فيضل بالنهاية شخصا يحترم القانون ولا يرتكب ما يخالفه، وهكذا تصبح العملية تعادل قوى بين مجموعتين متناقضتين من المواقف والاتجاهات، ومع السلوكية الإيجابية واقعيا، ذلك لأن الاتجاهات التي تشجع ارتكاب الجريمة ذات تأثير نسبي، اذ يختلف تأثيرها بالنسبة لاختلاف الافراد وبالنسبة لاختلاف الجماعات، وهذا معناه انها تعمل

[1] دفوري عبد الستار، مبادئ الاجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ط5، 1985، ص53.

[2] نفس المرجع السابق، ص54.

[3] د. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1981، ص248.

تفاضليا أي وفقا للعوامل التي تحيط بها ولمدى قوة هذه العوامل، ويقدم " سندرلاند" بعض هذه العوامل التي تعمل على نسبية اثر هذه العوامل، اذ يقدم عامل التكرر ومدة التكرر وعمق الاختلاط وقوته أو قوة تأثيره على الافراد الذين يتعرضون، فحين يتعرض الفرد لبعض المواقف والظروف بصورة متكررة ولمدة طويلة نسبيا فإنه يستجيب لها ويعمل على تقليدها، وهذا لا يكفي وحده، بل هذه الأنماط السلوكية تختلف باختلاف أولوياتها في حياة الفرد، أي بمرحلة زمنية تترك آثارها على سلوك الفرد وبحياته، فلو تعلم الطفل حب القانون واحترامه صار مواطنا صالحا يخشى القانون ويحترمه طيلة حياته كما تتوقف أهمية السلوك موضوع التقليد على مصدر هذا السلوك أو بعبارة أخرى أهمية الشخص الذي يصدر عنه بالنسبة للفرد الاخر ومنزلته لديه فقد يصدر السلوك عن شخص يحترمه الفرد كل الاحترام ويتعاطف معه الى حد كبير وفي هذه الحالة يكون لهذا السلوك بعض القوة التي قد تجعل منه نموذجا يحتذيه الفرد أو يقلده عن حب ورغبة شديدة

و بوسعنا تحليل نظرية " سندرلاند" في الاختلاط التفاضلي الى بعض الخطوات الأساسية مفادها أن السلوك الاجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين ، و ذلك العملية تواصل أو عملية تفاعل الاجتماعي بين الافراد الذين ينتمون الى جماعة الواحدة أو المجتمع الواحد ، و يتم مثل هذا التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي أو باللغة الكلامية الشائعة أو بلغة الإشارة أحيانا ، و يرى "سندرلاند" أن عملية التعليم هذه لا تجري بين أطراف متباينين أو بصورة عشوائية ، بل أن مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين أشخاص على درجة واضحة من الصداقة و الزمالة و هذا يعني لأن يكون بين الأفراد علاقات أولية مباشرة ، و يتابع "سندرلاند " عرض عناصر نظريته إذ يفسر لنا أبعاد التعلم و ما أهمية ما يتعلمه الأفراد خلالها ، فهوى يرى أن ما يتعلمه الفرد خلال اختلاطه بالأخرين يتكون من جانبين أساسيين :

- **الجانب الأول:** يتصلا بالعناصر المادية والتقنية التي تتعلق بطرق ارتكاب الجريمة ووسائل التحضير لارتكابها وعمليات التخطيط والإعداد والتنفيذ وكافة الاعمال اللاحقة على ارتكابها

- **الجانب الثاني :** و هو الذي يشتمل علة المواقف و الاتجاهات و البواعث و التبريرات التي تدفع الفرد على سبيل ارتكاب الجريمة أو ترسم له الإطار الإجرامي الذي يبرر ارتكاب أو الفعل المجرم أو يمهد له العيش في عالم الجريمة ، الانتماء الى المجتمع الإجرام ، أما كيف يصبح الفرد مجرما أو جانحا فذلك يكون عند رجحان كفة القوى السالبة على القوى الإيجابية و هذا بعبارة أخرى يتم حين تطغى قوة الاتجاهات التي تشجع على ارتكاب الجريمة على تلك الاتجاهات التي تصرف ارتكابها و هذا معنها أن الفرد لا يصبح مجرما إذا غلبت اتجاهاته الإيجابية على اتجاهاته السلبية .

و هذا ينطبق على جميع أنواع السلوك البشري الإجرامي و غير الإجرامي على السواء ، و من هنا يؤكد "سندرلاند " أن الباحث العلمي في طبيعته دراسته لسلوك إجرامي ألا يسعى لعزل تلك الرغبات و الحوافز

التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة ، ذلك أم مثل هذه الرغبات و البواعث و الحوافز الفردية التي تقف وراء ارتكاب الجريمة قد لا تميز سلوكا إجراميا عن سلوك غير إجرامي لأنها واحدة في السلوك الإنساني ، فكما ان السارق يسرق مدفوعا بحاجة مادية في الرغبة ذاتها هي التي تدفع تاجر في تجارته و العامل في عمله و المتخصص في ميدان تخصصه ، كذلك شأن الدوافع و الرغبات الإنسانية في غالبية مجتمعاتنا المعاصرة ، و لأجل ذلك فلا جدوى من وراء تشخيص دوافع فردية أساسية للسلوك الاجرامي بوجه عام ، سيما و ان مثل هذه الدوافع العامة لا تميز السلوك الاجرامي من غيره من أنواع السلوك الأخرى ، و هكذا كان شأن بعض التفسيرات الفلسفية الكلاسيكية التي حاولت إيجاد الدوافع العوامل السلوك البشري حين حصرت هذا الدوافع باللذة و الألم ، و كذلك كان شأن بعض التفسيرات النفسية التقليدية التي حاولت حصر دوافع السلوك الإنساني بدافع رئيسي واحد هو دافع التعويض عن الإحباط و الحرمان و كذلك كان شأن التفسير الاقتصادي الذي أراد اني يقيم جميع الدوافع السلوك البشري حول محور اسباع حاجات مادية و جاءت الكثير من التفسيرات الاجتماعية اللاحقة لتصنيف دوافع الاجتماعية جديدة كدافع الحصول على منزلة اجتماعية جديدة كدافع الحصول على منزلة اجتماعية أو دوافع تقليد طبقة الاجتماعية معينة أو غيرها من التفسيرات الأخرى و رغم كل هذا فإن "سندرلاند" يكون اول عالم اجتماع معاصر حاول بصدق نظرية اجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي فإنه قدم لعلم الإجرام نظرية جديدة كانت أن تطغى.

ثانيا: العوامل الثقافية:

إن للعوامل الثقافية علاقة بالبيئة التي يعيش فيها الفرد يعني المجتمع الذي تربى وترعرع فيه و بالتالي تضمن هذا السياق مفهوم بعرض مقارنة بين الريف الذي يتميز بثقافة معينة و المدينة التي تتميز بثقافاتها المتعددة، وخصوصياتها وميزاتها، حيث رأى العديد من العلماء وعلى رأسهم علماء الجريمة والانحراف بأن هناك وجود علاقة بين الجريمة و التحضر بين "المدينة و الريف"، حيث أن المجتمع الريفي يتميز بالحياة الجماعية المتركزة على التضامن و بالتالي يقل فيها ارتكاب الجريمة، فثقافة البيئة التي ولد فيها الفرد تؤثر كثيرا على سلوكه في الوسط الاجتماعي بصفة مباشرة، كما أن العوامل الثقافية التي تدخل بصفة مباشرة في ارتكاب الجريمة:

– **حسب رأيي:** أن الفرد أو الأسرة أو المجتمع الريفي متميز بعاداته وتقاليده وثقافاته التي ورثها عن أجداده ولا يستطيع التخلي عنها وهي حالة القيام بعملية ترحيل سكاني إلى المدينة بصدم المجتمع الريفي بثقافة مختلفة وهي التحضر أي أنه لا يتوافق مع هذه الثقافة مما يجد صعوبة في التأقلم داخل المدينة ترسخ ثقافة الريف وهذا ما يؤدي إلى صراع بين الثقافات وهذا ما أكدته مختلف النظريات وعلى رأسها:

–

نظرية الصراع الثقافي:

حيث ترى هذه النظرية بأن الصراع الثقافي هو أحد أبعاد التفكك الاجتماعي وعامل أساسي في حدوث الجريمة وذلك للصراع القائم بين عناصر ثقافتين (المدينة و الريف) وهذه العناصر هي القيم والعادات والتقاليد، و يأخذ الصراع الثقافي في صور عديدة منها الصراع بين الطبقات الاجتماعية على مستوى المجتمع الواحد والصراع بين قيم [1] الجماعات داخل المجتمع والصراع بين قيم الأجيال ونتيجة الاختلاف في القيم التي تحكم الطبقات في المجتمع أو فئاته أو أجياله، ومن رواد هذه النظرية "ميلر" والذي يرى أن السلوك الإجرامي هو مسايرة النمط الثقافي السائد يتفق مع ثقافة الاهتمامات المحورية تبعا لنظريته وبهذا فإن ارتكاب الجريمة يعود إلى اختلاف ثقافات شرائح المجتمع، كما عرف محمد عارف الصراع الثقافي بأنه يعني صداما بين عناصر ثقافتين وأهم هذه العناصر القيم و العادات والتقاليد.

غير أن بعض الباحثين يساوي بين الصراع الثقافي وصراع القيم، ويأخذ الصراع الثقافي في صور عديدة منها الصراع بين قيم الطبقات الاجتماعية على مستوى المجتمع[2]

- ✓ **ملاحظة:** نلاحظ على أن النظريات الاجتماعية بوجه عام إنها تنظر للجريمة بجانب واحد وهو الجانب الاجتماعي وباعتبار هذا الجانب المسؤول الوحيد عن حدوث الجريمة، أما تفسير نظرية الصراع الثقافي بوجه خاص على أنه أحد أبعاد التفكك الاجتماعي ذات الدلالة لتفسير الجريمة والعوامل الداخلية للفرد هو أمر مخالف لواقع التفاعل الاجتماعي بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه ولكن الفرد ذاته يؤثر بالبيئة المحيطة به، ومن ثم يظهر التأثير المتبادل بين الفرد والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

لقد سجلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد أو الجماعات اهتماما كثيرا من قبل الباحثين من خلال عرض العلل الاجتماعية في مقدمتها الجريمة، حيث أنه تكون نسبة معدلات الجريمة مرتفعة في حالة ضعف البيئة الاقتصادية للمجتمع و يتميز هذا الضعف في تزايد الفقر والبطالة وكثرة الفساد داخل المجتمع بسبب قلة الدعم المالي، و أثبتت الدراسات الحديثة بأن الفقر يدفع إلى ارتكاب الجريمة فيها يعرف الآن بتجريم الفقراء و التي تهدف إلى البحث عن الثروة و الاكتفاء و التي تكون بسبب السخط على الأبناء وهذا ما جاءت به النظرية الماركسية،

[1] محمد ربيع شحاته وآخرون، 1994، علم النفس البنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 97.

[2] محمد ربيع شحاتة، مرجع سابق، ص 45.

1.النظرية الماركسية: التي تفسر ارتكاب الجريمة من المنظور المنطلق من الحتمية الاقتصادية ويعتمد على العامل الاقتصادي بشكل رئيسي في تفسير الظواهر الاجتماعية فهو يرجع الجريمة في المقام الأول في الصراع الطبقي بين طبقات المجتمع وذلك بسبب عدم عدالة توزيع الثروة وهذا بالأمر الذي يزيد من غنى بعض الطبقات وفقر الطبقات الأخرى.

2. نظرية المجازفة لـ ركلس : طرح ركلس في نظريته سؤالا " لماذا أكثر المجرمين من الفقراء [1]"يجب عليه من خلال نظريته التي أطلق عليها المجازفة الطبقية ، حيث اكد أن المجازفة و تستند على عدة عوامل أهمها : (العمر، السلالة ، و العرق) و أن الفرص بين الافراد ليست متساوية فهناك فجوة بين الأغنياء و الفقراء ، مما يؤدي الى حدوث استغلال في الثروة و زيادة غنى الأغنياء ، تعميق فقر الفقراء و لا يأمن بالمساواة الاقتصادية و لا العدالة التوزيعية للثروة في الهيمنة الرأسمالية في الفقراء أقل حظا في إشباع حاجاتهم و أقل مكانة في المجتمع و بناءا على ما سبق فإن طبقة الفقراء أكثر مجارفة من بين الطبقيات الغنية و المتوسطة ، لأن الفقراء و يعتقدون إن لم يكسبوا شيء في مغامرتهم ليس لديهم ما يخسرونه أو يخشون عليه مما يؤدي بهم على ارتكاب جرائم مثل السرقة.

ومن بين أهم العوامل الاقتصادية لحدوث الجريمة.

تنقسم العوامل الاقتصادية من حيث صلة الفرد بها الى قسمين عوامل عامة وعوامل الخاصة [2]

أ- **العوامل الاقتصادية العامة:** فهي التي تتعلق بالمجتمع بأسره ولا تخص فردا واحدا يعنيه فيها ومن بينها عوامل التطور الاقتصادي أو حالة الكساب أو التقلبات الاقتصادية أو الرخاء العام.

ب- العوامل الاقتصادية الخاصة: فهي التي تتعلق بأفراد المجتمع كلا حدة ومن بينها حالة فقر الفرد أو عمله أو وجوده في حالة بطالة حيث اختلف الباحثون في علم الجريمة حول تحديد الصلة بين العوامل الاقتصادية والظاهرة الإجرامية وانقسموا إلى ثلاث اتجاهات:

1- الاتجاه المبالغ في تقديم أهمية العوامل الاقتصادية: يرى أنصار هذا الاتجاه الى قول بأن الجريمة ترجع إلى الظروف الاقتصادية للمجتمع وهذا من منطلق سوء توزيع الثروة بين الأفراد المجتمع ما يترتب عنه من فوارق طبقية اجتماعية، فيدفع البعض منهم تحت وطيئة القهر لسلوكيات إجرامية.

2- الاتجاه المقال من أهمية دور العوامل الاقتصادية: يرى أنصار هذا الاتجاه أن العامل الاقتصادي ذو دور محدود في تفسير الظاهرة الاجتماعية وبرر أنصار هذا الاتجاه صحة رأيهم بأن كثيرا من

[1] بسام أبو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة، ط3، غزة، مكتبة الطالب الجامعي، 2016، ص25-33.

[2] محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص207.

الناس يعيشون ظنك ويعانون ظروف اقتصادية بالغة السوء ومع ذلك لا يسلكون سبل الجريمة بينما كثيرا من الميسورين يعيشون في رخاء ولا يسلكون طريق الجريمة [1]

3- الاتجاه المعتدل في تقدير العوامل الاقتصادية: وهو يتوسط بين الاتجاهين السابقين بحيث يرون أن هناك عوامل أخرى لها دور هام في مجال الاجرام ولا يقللون من هذا العامل ولا يقللون من أهمية هذا العامل بإحداث الجريمة، إنما يذهبون مذهب وسط لا إفراط فيه يدور العامل الاقتصادي في تفسير الجريمة.

المبحث الثالث: آثار الجريمة على الفرد والمجتمع

أولا: الأثار الاجتماعية للجريمة على الفرد والمجتمع:

إن انتشار الجريمة واتساع رقعتها يؤدي الى تصدع الثقة والطمأنينة في نفوس أفراد المجتمع، والانقلاب الأخلاقي للمجتمع وبالتالي ما يساعد على التقلص الاجتماعي وعلى الموافق السلبية الغذائية من المجتمع، بما يعجز السلطات بالنهوض على مكافحتها عند بسط حمايتها على الافراد وعلى التصدي للمجرمين بأساليب وقائية علاجية.

كما أن الفرد المجرم والمجتمع يتأثران بالجريمة، فالفرد يتضرر ماديا ونفسيا وهذا يعتني إصابته بإعاقة ما تحول دون كونه شريكا فعالا في المجتمع الذي ينتمي اليه، كما يصبح منبوذا من المجتمع كما يعني أفراد أسرته منه خاصة الأطفال.

كما انه انتشار الجريمة يؤدي الى الفساد الأخلاقي و تحويل الافراد الى عناصر غير فعالة في مجتمعاتنا ، كما يرمون اليه فقط هو إرضاء رغباته بأي وسيلة حتى لوكان من خلال ارتكاب الجريمة ، فهي تعتبر تهديدا للقيم السائدة و المنشودة في المجتمع ، إضافة الى ذلك تعمل الجريمة على تفكيك المجتمع و ظهور اضطراب دائم و كبح عجلة البناء الاجتماعي مما يجعل المجتمع يعيش في تعصب دائم و انحلال خلقي و ظهور الآفات الاجتماعية بكثرة و تحطيم البربط الاجتماعية خاصة قطع الروابط و العلاقات بين الأفراد و الأسرة و أفراد المجتمع الواحد ، و قد قمنا في هذا المطلب بتحديد أهم الآثار الاجتماعية للجريمة على الفرد و المجتمع كالآتي :

تترك الجريمة آثار اجتماعية تتمثل في النقاط الآتية:[2]

1- تؤدي الجريمة الى انسحاب الفرد من المجتمع وعزلته وعدم طمأنينة للمجتمع الذي يعيش فيه

[1] نفس المرجع السابق، ص217.

[2] إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص 137.

2- تؤدي الجريمة إلى خوف الفرد من المجتمع الذي يعيش في وسطه وهذا الخوف يقلل من حجم عطاء الفرد للمجتمع ويقتل مبادرته لخدمة المجتمع والتضحية لأجله

3- لا تهدد الجريمة الفرد فحسب بل تهدد المجاعة أيضا وتهديد الجماعة يدفعها إلى الاعتزال وقرب طرق العزلة عنه والتمرد عليه وعدم الاستعداد على التعاون معه.

4- الجريمة تقود الجماعة الى ضعف نشاطها والتضحية من أجله بل الوقوف ضد أهدافه وطموحاته التي يتوفى تحقيقها والتوصل اليها.

5- الجريمة تنتشر الفوضى والارتباك في رجوع المجتمع وهذه الفوضى وهذا الارتباك لا يشجع المجتمع على بلوغ من أهداف.

ثانيا: الأثار الاقتصادية للجريمة على الفرد والمجتمع:

وهو ما يمكننا أن نطلق عليه التكلفة التي يتكبدها الفرد والمجتمع من انتشار الجريمة فالتكلفة ليست مادية فقط وإنما هي مجموع الأثار السلبية المدمرة على النواحي الإنسانية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع.

إن وجود الجريمة في المجتمعات و انتشارها يقابله الحاجة الى نشر مزايدا من التوسع في الأجهزة الأمنية و القضائية مما ينعكس ذلك سلبا على النواحي الاقتصادية و التنمية الاجتماعية التي تحتاج الى إنفاق مستمر على خدماتها فالاعتمادات المالية الضخمة التي يتم رصدها لمكافحة الجريمة و الحد من انتشارها يكون على حساب الخدمات الأخرى من التعليم و الصحة بالإضافة الى اهمال الجوانب الاجتماعية الأخرى التي تحتاجها المجتمعات الصالحة ، وإذا تم اهمال كافة الجوانب الاجتماعية فهذا يعني غياب الرقابة ومزيد من الاخلال بالقوانين والاستهانة بها وعدم الالتزام بها .وإلى انتشار أكثر للجريمة ...وتصبح المجتمعات تدور في حلقة مفرغة بلا بداية ولا نهاية ، تأثر إنتاجية المجتمع ؛فالقطاع الاقتصادي لامحالة من أنه يتأثر بالجريمة لأن الاستمارات وأوجه الانفاق تتجه إلى قنوات الضبط و العدالة التي تكفل الحياة الآمنة للمواطنين ومن ثم تقاعس في تزويد القطاعات المنتجة بالأموال التي تحتاجها للقيام بمهامها.

كما أن الأثار الاقتصادية للجريمة يؤثر بشكل واضح على الفرد بصفته خاصة من ناحية المادية وعلى المجتمع بصفته عامة من الناحية البنائية للمجتمع، حيث تتجلى هذه الاثار في النقاط الآتية:

1- الجريمة تؤدي إلى انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد وإن انقطعت هذه المصادر فإن أسرته ستتضرر اقتصاديا وماديا وهنا يقع الفرد واسرته في مشكلة الفقر نتيجة الجريمة التي يتعرض اليها.

2- الجريمة التي يتعرض اليها الفرد لا تشجعه على العمل وتكسر الهمة في العمل والإنتاج خوفا من تعرضهم لمختلف الجرائم وعدم عمل الافراد او توقفهم عن العمل يؤثر سلبا في الإنتاجية، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار وتعرض مئات الآلاف من الافراد الى الفقر والبؤس.

3- الجريمة التي تقع في المجتمع لا تمكن الجماعات والمؤسسات من العمل والإنتاج لان الجريمة تقود الى انعدام الثقة وزعزعة الامن وغياب الطمأنينة عن الجماعة وشرودها عن العمل والانتاج.

4- الجريمة التي تسود في المجتمع تعمل على تفكك الجماعة الاجتماعية عن طريق انهيار قيمها ومقاييسها وأهدافها وطموحاتها وهذا ما يؤثر سلبا في بنائها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، الامر الذي يحد من نشاطها الاقتصادي وتعرضها الى مشكلة الفقر.

ثالثا: الاثار النفسية للجريمة على الفرد والمجتمع:

ان الأثار النفسية للجريمة على الفرد والمجتمع أثر قوي على تكوين شخصية الفرد داحل الاسرة والمجتمع نظرا للصعوبات النفسية التي يتلقاها نتيجة الجرائم الشنيعة داخل المجتمع مما تؤدي الى اضرار نفسية جسيمة تعود عليه وعلى المجتمع بصورة عامة حيث تتمثل هذه النقاط على النحو التالي:

1- ينتج عن الجريمة غالبا تصدع شخصية الفرد وانفصامها وتفكك عناصرها الأساسية.

2- الجريمة تسبب خوف الفرد من المجتمع وانسحابه منه والابتعاد عن تكوين علاقات جديدة.

3- تؤدي الجريمة التي تسود المجتمع الى تفكك الجماعة وتصدعها.

4- تؤدي الجريمة الى خوف الجماعة وترددها من تكوين علاقات مع الافراد والمجتمع.

5- تسبب الجريمة التي تسود في المجتمعات ضياع طموحات وامال واهداف المجتمع وتبعثرها وبالتالي عدم قدرة المجتمع على بلورتها.

ملخص الفصل:

بناء على ما سبق ذكره في هذا الفصل فيمكن القول ان الجريمة تختلف مفاهيمها بحسب اختلاف التخصصات فخاصة منها المفهوم الاجتماعي وعلى الاجرام القانونية والشرعية وذلك باختلاف الزمان والمكان، حيث توصلنا الى نتيجة بانه لا يمكن ان تحدث جريمة الا اذا توفرت عدة أسباب وعوامل حيث تتمثل هذه الأسباب والعوامل في أسباب اجتماعية وعوامل اقتصادية مثل (الفقر والبطالة) وعوامل ثقافية مثل (صراع الثقافات) إضافة الى عوامل اجتماعية وهي الأهم والابرز في تشكيل الظاهرة الاجرامية داحل المجتمع، كما تطرقنا أيضا الى آثار الجريمة على الفرد والمجتمع والتي تمثلت في الاثار الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية.

الفصل الثالث

الأحياء السكنية الجديدة

تمهيد :

تؤكد الشواهد التاريخية والواقية أن الإسكان يشكل إحدى المشكلات المعاصرة التي تحظى باهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء. ويتجلى هذا الاهتمام في التراكم المعرفي الكبير، وسن السياسات المختلفة بغرض التحكم وضبط هذه المشكلة ذات الارتباط الوثيق بطبيعة الأبنية الاجتماعية، ومستوى تحضرها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولقد أوضحت الدراسات الحديثة التي أجريت حول السكان كمشكلة متعددة الجوانب و الأبعاد اقتصادية، اجتماعية ثقافية، ايكولوجية.)إن هذه المشكلة تتجسد أكثر في المناطق الحضرية، أين تزداد معدلات التزاحم على الأرض، وارتفاع المباني وتضاعف المساكن، فضلا عن انتشار الأحياء المختلفة والعشوائية، والانهيار الايكولوجي والبيئية للمدينة التي تشهد اختلافات صارخة في سوق الإسكان العرض والطلب)، وتناقضات عميقة في جوانبها المورفولوجية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي زاد من معدلات العنف والانحراف والفساد بشتى صوره وأشكاله .

المبحث الأول: ماهية السكن

أولا: مشكلة السكن والآليات الاجتماعية للسكن:

ينظر إلى مشكلة الإسكان على أنها عبارة عن حالة أو موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة المسكن المتاح والملائم للأفراد الذين يشعرون بحاجة إليه، وينظر إليها أيضا على أنها تجسيد واقعي لارتفاع القيمة الإجرائية للمساكن على نحو قد يفوق القدرة الشرائية الأفراد ذوي الدخل المنخفض أو تجعلهم يخصصون نسبة كبيرة من دخلهم المنخفض الإيجار المسكن الملائم وتعتبر المشكلة موجودة في كل مدن العالم تقريبا [1].

وفي أوروبا ومع بداية القرن 18 واستمرار القرن 19 تأسست سكنات جديدة على حساب المناطق الخضراء والأرض ، ورغم استئنافها إلا أنها كانت من الخطورة بالمكان الذي يعيش فيها الإنسان بسبب العنف والتلوث والجريمة وذلك بعد تفسح الأعراف وقيم الريف وشيوع التفكك الاجتماعي[2].

العنف ومن الحقائق المسلم بها بين الباحثين أن الحياة الجديدة تؤثر على أفراد السكن وذلك بسبب الازدحام وصور التلوث وسوء الأحوال الاجتماعية وانخفاض مستوى المعيشة بين طبقة العمال وذلك بسبب قلة الأجور وذلك راجع إلى الاختلاف التي يعيش فيها الأفراد [3].

الآليات الاجتماعية للمسكن :

يعتبر المسكن بالنسبة "لايفس جرافري "مكانا في غاية الخصوصية وهو ملتقى العلاقات الاجتماعية، وتوفير الخصوصية يحتاج إلى خصائص أساسية في كل مسكن باعتباره فضاءا اجتماعيا، فضاء ثقافيا وفضاء شخصيا .

المسكن كفضاء اجتماعي :

يعتبر المسكن فضاء أنثروبولوجيا هاما يساعد على معرفة مشكلات الأفراد وعاداتهم مادام الفضاء هو مجموعة العلاقات التي تجمع بين هؤلاء الأفراد ومحيطهم الذين ينتمون إليه، مما يبرز أهمية وهو الممارسات الاجتماعية في بنية الفضاء المتعلق بالمسكن لكونه المكان الذي يجمع مختلف النشاطات والسلوكيات اليومية للأفراد .

---

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، ج2، ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 14، 1997.

[2] خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني. ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص213.

[3] محمد مدحت جابر جغرافية العمران الريفي والحضري. د ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص204.

ويعتبر المسكن كفضاء اجتماعي لأنه هو الظاهرة الاجتماعية الكلية التي تضم العناصر البيئية واقعية الأفراد وحركتيهم، ممارساتهم اليومية وعاداتهم وانحرافاتهم، نظامهم وخصوصية هذا النظام وتشكيلته المساحاتية. كل هذا لا يمكن رصده مباشرة بل عبر الأنساق أو البني وبمقارنتها مع بني أحرى لتبين الثوابت والعموميات .

وتظهر العلاقة واضحة وأساسية بين الفضاء والمجتمع من خلال قراءة المكان السكني وفهم الوعي الجماعي لأن مسكن الشخص يعكس بالضرورة القيم والمشاعر الشعبية أو الجماعية مثلما سماها "يونغ "

يعتبر المسكن إذن التعبير الأولي لتواجد المجتمع. وان كان هو المسكن هو المساحة الأكثر داخلية، فان الفضاء المنزلي هو المدخل الأولي لفهم الوعي الجماعي ولا يعتبر مجرد مساحة او مكان مميز فقد بل هو جملة علاقات وممارسات متواجدة في إطار الفضاء الاجتماعي العام[1].

المسكن كفضاء ثقافي :

يرتبط المسكن بالتركيبات الثقافية المختلفة للفرد والمجتمع والتي تعبر عن الجماعة التي يدخل الفرد في علاقة معها تعطي هذه العلاقة المعاني شيء: للأماكن التجهيز المسكن وتنظيمه، لطرق امتلاك الفضاء... الخ .

هوية الكل فقد اعتبر "شمبار دولو"1971 لمسكن انعكاسا لتطلعات المجتمع والأسرة بحيث ترتبط تفاصيل المسكن حسب الشمبار دولو" وحاجاته بنظرة الأفراد لواقعهم ولعملية انتمائهم الاجتماعي وعاملهم الثقافي .

قال "هل"1971 أنه لا اختلاف مع طرق امتلاك الفضاء والمسكن بوجه عام بحيث يخضع تنظيم وتجهيز المنزل مثلا إلى عدة خصائص ثقافية نستطيع بواسطتها أن نميز نوع العائلة التي تستثمره وتوظفه تبعا للطرق التي يستخدمها الأفراد للمحافظة على فضاء اتهم المعيشية داخل المسكن. وقد ربط "رابورت"1972 بين شكل المبنى وبين طريقة العيش. فالأبنية هي نتيجة للتفاعل بين الإنسان والطبيعة[2].

المسكن كفضاء شخصي :

حسب" كوليكان هيو "2003 يشير الفضاء الشخصي إلى تلك الدائرة الخفية التي نحيط بها أنفسنا والتي تحدد المدى الذي نقترب فيه من الآخرين والمدى الذي نسمح فيه للآخرين بالاقتراب منا، ويعتمد هذا

[1] طارق كمال، أنور حافظ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر. د ط مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة د سنصد 73.
[2] المرجع نفسه، ص 62.

الفضاء إلى حد كبير على العلاقة التي تربطنا بالآخرين الذين نتفاعل معهم في الموقف المعين وعلى المجتمع أو الثقافة التي نشأنا بها .

ويرى "كليراس جون 1994 أن الفضاء المنزلي يظهر كمحلل لنوع العائلة الذي تمتلكه فبفضل التقسيمات الجد رانية للغرف والحدود المكانية نستطيع أن نتعرف على الفضاء الشخصي من خلال الأولويات التي تمنحها الأسرة لأفرادها بحيث يعرف المخطط العائلي من خلال الصيغة الشخصية التي تحدد لكل عضو فيها [1].

إشباع الحاجات الأساسية للسكن :

إن الإسكان بمعناه الحديث يعني حياة اجتماعية تعكس مدى الاهتمام بالإنسان و كرامته و حريته وحقه في العيش في إطار موارده و نشاطاته الاقتصادية، فالمسكن هو عضو في بيئة واسعة تتكون من المرافق و الخدمات بأنواعها المختلفة إلى علاقة بالقطاعات الأخرى مثل العمل و الترفيه و قطاعات الأنشطة الإنسانية المختلفة، والإسكان هو قطاع يمثل فيما يمثل بنية اجتماعية توجد و تنمو فيها العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي و المنطقة و الإقليم، و لقد كان هذا هو مضمون و معنى الإسكان في مناطق الاستقرار العضوي و الذي تكون على مدى السنين حيث يعتبر الجيران و كأنهم عائلة واحدة و لكن عجلة التحضر و الحياة المادية و تعقد الحياة كادت أن تقص على الجانب الإنساني في الإسكان، و حولت هذا القطاع إلى مجرد سكن تحيط به جدران أربعة لا علاقة لساكنيه ببعضهم البعض ، حتى وصلت الأمور إلى أن يلتقي الجار وجها بدون إلقاء تحية سلام .إن هذا الانهيار في العلاقات الإنسانية مرده إلى أن المسكن تحول إلى محطة استراحة قصيرة يسترد فيها الإنسان أنفاسه ليعود إلى طاحونة الحياة، و أصبح المسكن يخلو من سكانه معظم الوقت، فالأبناء في المدرسة و الزوجان في العمل[2].

ولأن المسكن قالب مادي للتفاعل الإنساني، ويتوقف هذا الإطار بما يتضمنه من مبان وفضاء ومرافق وخدمات وشوارع، وحدائق وساحات وأماكن للتسلية، وأسواق ما يتيحه من علاقات اجتماعية، وما يحتوي من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة. فبقدر ما يؤثر الإطار المادي على سلوك وتصرفات الشخصيات الذين يشغلونه يؤثر الأفراد والجماعات بدورهم على محيطهما السكني فيشكلونه، ويخضعونه لرغباتهم ومتطلباتهم. ففي داخل البيئة السكنية ينشأ الأطفال وتترعرع الصدقات وتنمو العلاقات وتزدهر، وتتوتر

[1] طارق كمال، أنور حافظ. مرجع سابق، ص64.

[2] سناء الخولي، مرجع سابق، ص 36.

الخلافات والصراعات والضغائن، وينمو الشعور بالانتماء والاندماج وتنمو كافة الأعراض المرضية من القلق والانطواء إلى الانحراف والعداوة والإجرام [1].

وظائف المسكن :

لقد اختلفت وجهات النظر تعددت الآراء وتنوعت بؤر الاهتمام وتباينت المصلح حول دراسة موضوع السكن والإسكان ومدى توفر المسكن للفرد وكيفية توافره .

ومن الذين لفت انتباههم لهذا الموضوع بالبحث والدراسة. "روبير لورو robert leroux" حيث يوضح في دراسة ايكولوجية الإنسان أن المسكن يستجيب إلى ثلاث وظائف:

1. يقي الفرد من العواصف والأمطار، الثلج والشمس.
2. يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي.
3. يحافظ على الأشياء السرية .

أما "جاكلين بالماد jacquelines palmade "فتبين في دراستها حول مشكل السكن أنه يلبي أربع وظائف أساسية :

- يحمي السكن الفرد من العلم الخارجي وتشرح هذه العبارة في قولها التالي: "لا يراني أحد" إلا في الحالة التي أريد فيها ذلك.

- لا يجب على المسكن أن يفسح المجال بضرورة الاتصال مع الغير ويجب أيضا أن يقدم إمكانية عدم الاهتمام بالغير[2].

- وظائف حفظ" الأنا" في وسط المجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفر لكل فرد من أعضاء العائلة الاستقلال في المجال الذي تشغله العائلة.

- وظائف الضمانات الاجتماعية وتكوين وحدة العائلة أي بجب على المسكن أن يوفر مجالا خاصا بالأطفال، ويوفر مكانا للتركيز النفسي والاستهلاك العاطفي، ويجب أن يوفر أيضا "مجالا" يسمح لكل عضو من أعضاء العائلة أن يقوم بدوره وأن يتطور.

---

[1] عبد الحميد ديلمي دراسة في العمران السكن والإسكان، ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة،2007، ص44.

[2] المرجع نفسه ص 36.

– وظائف: الاستقبال، الحياة الاجتماعية التنظيم الحر للمجالات وظيفة الحفاظ على الأشياء القديمة وإمكانية إدماج وسائل الحياة العضوية .

ويرى "بيار جورج:pierre george" إن المسكن لا يقدم الوظيفة العضوية فقد بل يعتبر عنصرا أساسيا في الربط بين الفرد والأسرة والوسط الاجتماعي الذي يعتبر في نفس الوقت وسطا ثقافيا وحضريا .

وتذهب "ايلزابت وود Elizabeth Wood " الى أن المسكن الجيد يسمح للعائلة أن تتحقق تصون الشرف و عزة النفس و يسمح بالتجمع .

ويفسر مجموعة من العلماء "جوزيف شونغ"–"دمنك اشور"–لان لبوانت" في كتاب "الاقتصاد الحضري" أن المسكن حاجة ضرورية للإنسان يتكون من الخرسان والحديد

والخشب ويلبي مجموعة من المصالح: النجدة، الراحة، الرفاهية، السهولة وعدد آخر من عناصر رفاهية الفرد[1].

ثانيا: تاريخ تطور السكن:

منذ أن خلق الله الإنسان وأسكنه الأرض واستعمره بها واستخلفه على عمارتها، قال الله تعالى " أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه"(سورة هود الآية 61).

عرف حاجته للمأوى الذي يحميه من العوامل الخارجية التي تهدد بقاءه سواء كانت بيئته أو طبيعية، ومنذ أن افتقد الإنسان القدرة على النوم في العراء، أصبحت حاجته إلى المأوى من أهم الحاجات الأساسية التي تلبي إلى الطعام، وأخذ مسكنه أشكالا متعددة على مر التاريخ، فالإنسان معماري بالفطرة .

وقد مر المسكن بمراحل متعددة عبر تاريخ البشرية، أولها عصور ما قبل التاريخ، ففي الحقبة الأولى من أزمنة ما قبل التاريخ لم يعرف الناس الحياة في المساكن، فقد عاشوا في العراء والكهوف، وعندما اكتشفوا الأدوات تمكنوا من بناء أكواخ من طين وسقفوها بالقش، ومن فروع الأشجار، واستخدموا المساكن الجوفية التي بنيت على واجهات الصخور والكهوف .

ثم انتقل الإنسان بعد ذلك إلى عصر الأكواخ التي قام ببنائها من المواد المتوفرة في محيطه كالأحجار وجذور الأشجار قام بتغطيتها بالأغصان وأوراق الأشجار وبالقش وجلود الحيوانات .

[1] المرجع نفسه، ص 37.

ومع تطور الحضارات القديمة تعلم الناس تشكيل المواد الطبيعية واستغلالها وصنع مواد جديدة للبناء. وخلال العصر البرونزي أي قبل 5000 سنة شيدت البيوت من الحجارة والطوب المجفف بالشمس في بلاد بابل ومصر .

كما شيد الرومان فيلات واسعة مترفة ذات جدران من الطوب وأسقف من البلاط وزودت بعض المساكن بنوافذ من زجاج ومع مر العصور طور الناس في الجزيرة العربية والهند والصين واليابان بناء المدن وخططوا الطرق وشيدوا البيوت من عدة طوابق[1] .

وبتدهور الإمبراطورية الرومانية خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين نسي الناس الطراز الروماني في البناء. و درجوا في كثير من الدول على تشييد مساكن تشبه مخازن الحبوب أو حظائر الحيوانات ذات دعامات خشبية مقوسة. وشيدوا القليل من المشاكل الحجرية. غير أن الأوربيين استطاعوا بناء حصون كبيرة لحماية أنفسهم خلال القرن الحادي عشر الميلادي. وبحلول العصور الوسطى أصبحت الحياة أكثر أمنا وسلاما في أوروبا، وتحسنت الأوضاع الاقتصادية وتطورت المدن وشيدت المساكن .

وخلال القرن الخامس عشر الميلادي طور المعماريون الأوروبيين بناء المساكن من النمط التقليدي اليوناني والروماني إلى مساكن ذات درج واسع وواجهات وغرف واسعة وخلال الأربعمائة عام التالية قام المهندسون المعماريون في أوروبا وقارات أخرى بتطويرها وإدخال أنماط حديثة وانتقلت من أوروبا إلى أمريكا وإفريقيا وآسيا وأستراليا .

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين زاد الطلب على المساكن نظرا لزيادة عدد السكان في كثير من الدول بشكل مطرد. وعكف العلماء والمهندسون على إنتاج مواد حديثة وأبرزوا أساليب وأنماط متطورة، وصمموا المساكن العصرية مستخدمين في بنائها الفولاذ والخرسانة المسلحة والبلور والبلاستيك .

وطور المصممون وخلال الخمسينيات من العشرين نظام الوحدات السكنية وأنتجت المصانع الجاهزة بحيث يمكن تشييد عمارة في وقت قياسي. وانتشر استعمال هذه الطرق عبر العالم. إلا أن الأنماط التقليدية مازالت تجد رواجا لدى الذين يسعون إلى شراء المساكن .

بمجال العمارة ومع تطور الإنسان بدأ الدمج بين علم الهندسة والفن (خلق الفن المعماري حيث تم تسخير العلوم الهندسية لزيادة قوة واستقرار المنشآت، أما الفن فكان يهتم بجمال المنشآت، وكان أكبر حافز

[1] سليماني جميلة دراسات في علم النفس الاجتماعي القضائي، د، ط دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص21.

على هذا الدمج والتطور هو زيادة تأثير العوامل الدينية والثقافية والاقتصادية على الحياة الاجتماعية مما أدى لظهور منشآت اهتمت بالجمال ومستعينة بعلوم هندسية .

ومع بداية عصر النهضة بدأت مرحلة جديدة من تطور فن العمارة كان السبب ورائها تطور العلوم الهندسية واكتشاف مواد بناء جديدة لها مميزات أفضل وصاحب ذلك نمو وتطور كبير في الفنون بشكل عام أدى ذلك لظهور أول مدارس للفن المعماري .

كما صاحب هذا التطور بالفن المعماري تطور آخر بالعلوم الإنسانية والتي بهمنا منها علم النفس وعلم الاجتماع التي بدأ يدرسها المعماريين للتعرف على الفرد واحتياجاته النفسية والاجتماعية، وبدأت العمارة بهذه المرحلة توظف الفن المعماري بما يخدم ويحقق احتياجات الفرد .

ويعتبر العصر الحديث امتداد لعصر النهضة ولكن أدى تطور العلوم الهندسية وتكنولوجيا البناء إلى تطور هائل بالفن المعماري، حيث سخرت العلوم الهندسية وتكنولوجيا البناء الحديثة لتحقيق وبناء كل ما يمكن أن يتخيله المعماري، كما أصبح هناك اهتمام أكبر بصحة وسلامة الإنسان .

ثالثا: مؤشرات أزمة السكن:

لم تظهر أزمة السكن الحالية في العالم فجأة ولكن كانت هناك عوامل اجتماعية وديمغرافية أدت إلى ظهورها ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى أزمة السكن هي تطور ظاهرة التحضر التي عرفتها مجتمعات العالم النامي والتي صاحبها في نفس الوقت الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مما أدى إلى زيادة حجم مشكلة السكن في المدن الكبرى ولا سيما المناطق المتروبوليتية أو العواصم مما يحول دون إمكانية حل هذه المشكلة في وقت قريب نظرا للتدفق المستمر على هذه المناطق .

ومن أهم أسباب أزمة السكن أيضا يمكن الإشارة إلى التغير الذي أصاب بناء الأسرة التقليدي، فبعد أن كان الشكل السائد ولمدة آلاف من السنين هو "الأسرة الممتدة" التي تتكون من الأب الأكبر وزوجته وأبناءه غير المتزوجين وزوجاتهم وأولادهم وهؤلاء جميعا يعيش معا في مسكن واحد ويشاركون في حياة اجتماعية واقتصادية واحدة ويظلهم سقف واحد. وبظهور الثورة الصناعية والانتقال للحياة في المدينة وانتشار التعليم والتخصص المهني أصبح كل ابن يصل إلى سن الزواج يفضل الاستقلال بمنزل خاص به[1].

[1] سناء الخولي، مرجع سابق، ص 40.

ويعرفها "فريديريك أنجلز" 1974 لكونها امتداد مخصوصا بشروط السكن الرديئة بالنسبة للعمال كنتيجة لتدفق السكان المفاجئ على المدن الكبرى والزيادة الهائلة في الإيجارات والازدحام المتعاظم الدائم في المنازل المتصلة واستحالة العثور مطلقا بالنسبة للبعض على مكان يقيمون فيه .

ففي فرنسا مثلا أشارت إحصائيات وردت بمناسبة ملتقى خاص بالهندسة المعمارية والعمران في أواخر شهر ديسمبر (2000) بمدينة بوردو ، مفادها أنه في بداية القرن الفارط أي سنة (1900) بالمدن من السكان (2000) والمتوقع حسب ذات الإحصاء أن تبلغ النسبة سنة (2025) زيادة قدرها 25 أي ما يقارب 75% من مجموع إسكان بالعالم كله.[1]

وبالنسبة لنوعية السكن فلن هناك أكثر من نصف المساكن لا تتوفر على الحد الأدنى المطلوب لإمكانية المسكن هذا بالنسبة للضروريات الأساسية الحياتية التي ينبغي أن يتوفر عليها كل مسكن. وبالإضافة إلى ذلك فان أكثر من 600.000مسكن يتجاوز عمرها خمسين سنة. وهذا القدم في العمر يجعها غير ملائمة للصحة ومهددة بالانهيار، وفي كل مرة تقوم الدولة بمخطط إنمائي جديد من أجل توفير حل بعض المشاكل وبهدف تلبية بعض الحاجات، فمن جهة تشرع في بناء مساكن بالجملة من أجل توفير مسكنا لكل عائلة، ومن جهة أخرى تمهل الجانب الكيفي .

ويرى موتن أن طبيعة الأزمة تتمثل في التفرقة بين المساكن المبنية أي أن المساكن تبني حسب الفئات الاجتماعية والمهنية التي تسكنه .

زيادة على هذا تختلف طبيعة المشكلة حسب الفئات الاجتماعية، فعند الأغنياء تتمثل في نقص المرافق الاجتماعية والتجهيزات الاقتصادية المحيطة بالسكن مع تصوراتهم الاجتماعية، بينما عند الفقراء فان طبيعة المشكلة تتمثل في عدم الحصول على أي مسكن يأوي أسرهم، وتتمثل كذلك في عدم تلاؤم المساكن في إطاره المبني، وخاصة بالنسبة للمجموعات السكنية الجديدة، والتي كان لا يزال الهدف منها البناء والتعمير في أقصر مدة ممكنة. وبالتالي قد نتج عن هذا مشاكل جديدة انعكست على المستوى النفسي والاجتماعي. وفي هذا الصدد دلت العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب أن الساكن في مثل هذه الأحياء يعاني من متاعب ويجد صعوبات في اقتناء حاجاته الضرورية مما يجعله يرفض ولا يريد الاندماج ويعبر عن هذا الرفض بإهماله لما يحيط مسكنه [2].

[1] سليماني جميلة، مرجع سابق، ص 197.

[2] المرجع نفسه، ص 198.

إذ أصبحت الأزمة السكنية التي تمر بها الجزائر منذ الاستقلال على الرغم من وتيرة البناء المتزايدة تمثل قلقا إن لم نقل هوسا للمواطن. لأنه يخشى أن تحدث هذه الوضعية توترات اجتماعية ومنها انتفاضات شعبية كما حدث في أكتوبر 1988 لذلك تواصلت الدولة اليوم معالجتها لمسألة السكن في المنظور الكمي الذي تبنته منذ الاستقلال[1].

رابعا: النتائج الاجتماعية للسكن الغير مناسب:

لقد كشفت الدراسات على أن الخمول وهبوط الحيوية من أهم أسباب اعتلال المزاج والإدمان، وأن ظروف الإسكان الرديئة من أهم الأسباب المباشرة لهذه الأمراض الاجتماعية. كما أن النظافة لا تعد شرطا لازما ضروريا لتحقيق ضمان الصحة الجسدية فحسب بل هي شرطا لازما ضروري لاحترام الذات و أساس الأخلاق الحميدة و السلوك الموفق.و هناك ارتباطا وثيقا بين نسبة وفيات الأطفال و كثافة المسكن، و معدلات التزاحم السكني، و لوحظ أن معدلات المرض بين الأحياء ، و انخفاض مستويات الإنجاب، و الحيوية، ذات صلة وثيقة بتزايد معدلات التزاحم السكني.و هناك ارتباطا وثيق بين طول و وزن الطفل و بين حجم الغرفة في المنزل، الأمر الذي أدى إلى أن تأخر نمو الطفل يرجع العامل الازدحام و التزاحم السكني .كما أن الحجرة المزدحمة تعتبر عاملا هاما في انتشار الأمراض المعدية، و زيادة نسبة وفيات الأطفال و انتشار أمراض الجهاز التنفسي و انتشار الأمراض التناسلية[2].

وقد تصل الحالة ونضرا لضيق المسكن إلى النوم بالتناوب وكثيرا ما شبهت هذه المساكن بعلب السردين. حيث يمكن أن ينام الأطفال تحت السرير أو ينامون بطريقة عكسية حيث تكون رؤوس البنات في جهة والأولاد في الجهة الأخرى .

هذه بعض النتائج الاجتماعية السلبية للمسكن غير المناسب أضف إلى ذلك انعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة وارتفاع نسبة الجريمة بين الشباب، واعتماد العائلات على المعونات الحكومية، وانتشار الأمية والبطالة والفقر الشديد، والطلاق والإدمان على المسكرات والأمراض العقلية، وانخفاض نسبة الزواج وكثرة الحالات التي يهجر فيها الرجل عائلته[3].

[1] عبد الرزاق أصفر، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية. جامعة مستوري، قسنطينة، 2003، ص 146.

[2] عبد الحميد ديلمي، مرجع سابق، ص 26.

[3] سناء الخولي، مرجع سابق، ص 15

وقد يرجع عدم احترام القانون وعدم احترام المجتمع إلى الذكريات الأولى لصبا الطفل، لما كان ملعبه الوحيد هو الشارع ومسكنه حجرة مزدحمة أو مسكن متهالك، وهناك ارتباطا وثيقا بين سوء الأحوال السكنية وبين تفشي الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وربما يكون أسوء التأثيرات الناتجة عن الإسكان الرديء في مدينة ما هو فساد الأخلاق والمعنويات وما ينتج عنه من انخفاض في قوة الإنتاج لنسبة كبيرة من السكان .

لا يمكن للاهتمام الجمالي أن يناقض الضرورة التقنية لأن الأشكال الهندسية المعمارية تعبر عن الوظائف التي تحدد عن طريق حاجات الأفراد. إلى جانب ذلك توضح المساحات الصغيرة والكبيرة بصورة جلية الفروق الاجتماعية الموجودة في المجتمع الواحد، خاصة التي تكونت عبر مراحل تاريخية التميز الأفراد والجماعات التي تنتمي إلى أصول وطبقات اجتماعية مختلفة، هذه المساحات ليست منعزلة عن مظاهر التمايز في المجال الجغرافي أو التهيئة العمرانية المرتبطة ببعض التصورات التي تضغط على العلاقات الاجتماعية في كل يوم. إن الرفاهية الاجتماعية التي تعيشها بعض الفئات ونحن نعلم ندرة المسكن الشاغر هي أول مظهر مادي لهذا التمايز. هذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بتشكيلية العائلة وبتغير سلم القيم وظهور الطموحات الجديدة .

حول هذا الموضوع بالذات يقول ابن عمران: إننا نستطيع أن نعطي تعريفا للطبقات الاجتماعية من خاتل الحوار الذي يدور بين عامة الناس "فلان يسكن في حي قصديري" وفلان يسكن في عمارة آخر في فيلا [1].

ومما سبق، يمكن القول إن العمارة ما هي إلا مرآة تعكس الوضع الاجتماعي السائد لأي مجتمع في أي مكان وأي زمان يحقق المجتمع متطلباته واحتياجاته من خلال العمارة وهو يكسبها الخصائص والسمات التي تناسب وتتلاءم معه يميزها عن غيرها من عمارة المجتمعات الأخرى[2].

المبحث الثاني: سياسة السكن في الجزائر

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في وضع متدهور. فكل القطاعات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية في وضعية تحتاج إلى إعادة النظر في التركيب والتسيير و لهذا لم يحظى قطاع السكن باهتمام كبير من طرف السلطات و المسيرين والذين اعتقدوا بأن هجرة الأعداد الضخمة من

[1] سناء الخولي، مرجع سابق، ص 09.

[2] نفس الرجع، ص 28.

الأوروبيين توفر إمكانيات جيدة للسكن أمام الجزائريين و أن هذه المساكن التي تركها المعمرين كافية لسد حاجيات السكان مما جعل الدولة تطمئن و تهتم بالمجالات الأخرى ، فكان يجب الانتظار إلى المخطط الرباعي الأول 1970 – 1974 لكي تأخذ سياسة البناء و التسيير تدريجيا، و مع بداية الثمانينات أصبح القطاع السكن 1980–1984 مكانة أين حظي باهتمام كبير و يبرر ذلك من خلال الميزانية الضخمة المخصصة لهذا الأخير مقارنة بالمخططات السابقة و قد تواصلت في قطاع السكن من خلال المخطط الخماسي الثاني و الذي ينص على ضرورة التخفيف من حدة التوتر الذي يعرفه هذا القطاع حيث أن السياسة التي اتخذتها الدولة من سنة 1962 كان لها تأثير مباشر على تطور حظيرة السكن[1].

-السكن في الجزائر :

عرفت مدينة الجزائر تحولات هامة في الأشكال العمرانية المختلفة فهناك المساكن التقليدية الموروثة عن الحقبة العثمانية مثل القصبة وما شابهها، والمساكن التي خلفها الاستعمار الفرنسي بالإضافة إلى المساكن القصديرية والفوضوية الناجمة عن ظاهرة النزوح الريفي، كما نجد المساكن العصرية المنجزة من طرف الدولة أو عن طريق البناء الذاتي .

-السكن وتطوره في الجزائر :

تعود الوضعية السكنية الحالية عدة تحولات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي اللذان عرفتهما الجزائر منذ قرنين من الزمن، فبعد الإعلان عن استقلال الجزائر و ذهاب حوالي 300 ألف أوروبي استفادت الجزائر من عدد كبير من المساكن والمنازل الفردية التي بلغ عددها 9800 مسكن غير أن حالة اليسر هذه لم تدم طويلا إلا مع النمو الديمغرافي الذي بلغ أحيانا3.2 بالإضافة إلى 60.000 نازح سنويا بين (1962–1966) واعتبارا العدد الضئيل من الانجازات في تلك الفترة بلغ عام 1966 وبعد أربع سنوات من الاستقلال – العجز المسجل في قطاع السكن حوالي 38.000 مسكن، من تم عرف قطاع السكن تطورا ملحوظا و مر عبر عدة مراحل متمثلة فيما يلي :

أولا: مرحلة ما قبل الاستعمار:

عرف شمال إفريقيا العديد من التجمعات الحضرية قبل الاستعمار الفرنسي وخاصة ما تمثل في العواصم الرئيسية التي لم تعرف مكانا محددا. فقد شهدت الجزائر وحدها أكثر من مقر واحد لعاصمة البلاد. هذا إلى جانب أهمية المدن الإقليمية العديدة التي عرفها النسيج المعماري القديم .

[1] خير الله عمار، تنظيم التنمية والبحث والاجتماع. د ط، مجلة الثقافة، الجزائر، 1994، ص09.

حدد" نوشي اندري" 1983 عناصر العمران الحضري التاريخي للسكن الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي في أهمية الغناء ضمن أبعاده المعمارية وخضوع فضاءه لسلطة الأمراء واتساع تجارته المدنية[1] .

فقد احتل الفناء أهمية في البناية السكنية القديمة لذلك لجأ الباحثون الاجتماعيون أوالعمرانيين من أجل وصف المدن التاريخية إلى قراءة الأبعاد العمرانية التي ترسم فضائها حيث تبدوا فراغاها ومبانيها، مساكنها ومرافقها في تنظيم معقد يرى معظمهم أنه يتشكل من

تضاعف وتكرارات لوحدات معمارية يصنفها "ببراري" 1979 إلى مجموعتين: المجموعة الأولى ذات أشكال خطية متسلسلة تحتوي على الممرات والأسواق والمساجد وتحتوي المجموعة الثانية على المباني السكنية التي تتمحور من جهتها على فناء مركزي هو وسط الدار، تبدوا المجموعة الأولى مفتوحة نحو الخارج بينما تنغلق الثانية على نفسها، لهذا فان المسكن في المدينة القديمة يرتكز على مدى استجابة أبعاده الهندسية للتنظيم الاجتماعي العام الذي كان يتميز به المجتمع الجزائري آنذاك .

ثانيا: المرحلة الاستعمارية:

من الجانب التاريخي نجد أن بناء المساكن في الجزائر بقيت حتى الأربعينيات من القرن السابق مهمشة تقريبا ، فبناء المسكن قبل (1940) على عاتق الأفراد ، وبعد اندلاع ثورة (1954)تولت السلطات الاستعمارية مهمة البناء في إطار مشروع قسنطينة وذلك بهدف استمالة الجزائريين وكسب ثقتهم واستغلالهم لحل مشاكلهم الاقتصادية مقابل الرضوخ للاستعمار كان هدف هذا المخطط بناء حوالي 220 ألف مسكن في الوسط الحضري ،و 110 ألف مسكن في الأرياف خلال خمس سنوات حيث توصلوا إلى انجاز 150 فقط وكان المشروع ممول في مختلف القطاعات إضافة إلى مساعدات أخرى أثناء عملية البناء وقد استغل هذا التمويل لتحقيق أهداف محددة لمواجهة مشاكل مختلفة آنذاك ، وهكذا أنجزت الجزائر حي دار السعادة حي ديار المحصول و الأحياء الجديدة المتمثلة في حي montagne بحسين داي ...2010 مسكنا حي eucalytusبحسين داي ...472 مسكنا حي possoulier بالحراش ....559مسكنا . المجتمع السكني nobleterre .....123مسكنا.[2]

وقد تسببت الثورة الجزائرية في الانجاز السريع لعدد من البرامج السكنية والدليل على ذلك حي مناخ فرنسا الذي تم انجازه 1957 الذي يحتوي على 4500 مسكن أي من قاطنيه أوروبيين. ولم يخضع السكن

[1] سليماني جميلة، مرجع سابق، ص117.

[2] المرجع نفسه، ص 118.

في الجزائر إلى مخططات معمارية مسبقة في عملية انجازه ولم يتم تحديد أبعاده الهندسية وأشكال المباني والمساكن، ولم يقدم المهندس المعماري الأوروبي نماذج هندسية للسكن والبناء قصد تحقيق الحداثة والتطور كما ادعت بذلك النظرة الاستعمارية فحسب، بل غرس أدوات عمرانية غريبة وعدائية لكونها تتباين مع التقاليد الاجتماعية المستنزفة لخيرات المجتمع والمهدمة لعمرانه وثقافته[1] .

ثالثا: مرحلة ما بعد الاستعمار:

تهرب كل المسئولين الأجانب الذين جاءوا من مختلف القطاعات عن مخطط قسنطينة نظرا لصعوبته وتعقيده وعرقلة العمل المتبع الذي تمثل في :

انقطاع التمويل والسيرورات الملتزمة وتوقيف البناء و غيرها من الأسباب وقد أكد التاريخ أن الهدف الذي جاءت به السلطات الفرنسية بواسطة المخطط هو انحطاط المستوى الاقتصادي و الاجتماعي في الأوساط الريفية والمقيمين فيها منذ الاحتلال حيث انعكس هذا على تزايد الأكواخ امتدادا إلى المناطق الحضرية وأدى النزوح الريفي أثناء الحرب إلى تجمع مليوني ساكن في الأماكن الحضرية ، و على الدولة أن تتخذ تدابير مستعجلة لأجل إسكان هؤلاء القرويين في شروط ملائمة وجيدة ،فقررت وضع مخطط أخر يناسب مكانتهم الاقتصادية أما في المدن فمن المهم التكفل السريع لتنظيم السكن و استعمال المساكن غير المستعملة أو التي تم استخدامها بطريقة غير كافية[2].

وفي هذه الظروف توضح أن الاستعمار الفرنسي لم يأت بحلول عقلانية وكافية لمشكل السكن عموما إلا فيما يتعلق بالفرنسيين وإسكانهم لذلك تولى الجزائريون المهمة بأنفسهم ،وغداة الاستقلال تحديدا سنة 1964 كانت المساكن المخلفة من طرف الفرنسيين لا تكفي السد الطلبات ، المتزايدة على السكن و كان يجب بناء 75 ألف مسكن جديد في المدن و 65 ألف سكن في الأرياف ، وهذا الأمر كان مستحيلا آنذاك تمويل مثل هذه المساكن صعب جدا لأنها تفوق الموارد الوطنية إضافة إلى صعوبة عملية البناء بحيث يجب إنشاء مخطط اقتصادي باستخدام كل الوسائل بما في ذلك من مساعدات فردية و جماعية في بناء المساكن هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فعلى الدولة أن تسهل عملية ملكية السكن بمراعاة الحاجات الفردية و الأسرية مما أدى إلى ظهور ما يسمى بإيجار بيع ويمكن حصر حالة السكن و البناء منذ الاستقلال إلى غاية 1987 في 04 مراحل :

[1] سعاد بن سعيد، مرجع سابق، ص ص92، 91.

[2] المرجع نفسه، ص 120.

- مرحلة المخطط الثلاثي من 1962 إلى 1973.
- مرحلة المخطط الرباعي الأول من 1970 إلى 1973.
- مرحلة المخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977.
- مرحلة المخطط الخماسي الأول وجزء من المخطط الخماسي الثاني من 1979 إلى 1987[1].

-مرحلة المخطط الثلاثي 1962 -1969 :

إن التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفه الاستعمار شمل عدة قطاعات مثل قطاع الإنتاج المتمثل في الفلاحة والصناعة، البناء والنقل، الإدارة، البنوك، التأمينات والتجارة الداخلية والخارجية. ومن جراء هذه الحالة قرر مسئولي الدولة في مهمتها منذ الاستقلال أن يعيدوا البناء وهذا عن طريق إيجاد حلول للمشاكل المستعجلة مثل: إيجاد مأوى للمغتربين ومشاكل المناطق المدمرة. [2]

حيث تم سنة (1965) إنشاء لجنة ما بين الوزارات للمسكن يترأسها وزير الأشغال العمومية والبناء هدفها الأساسي هو متابعة كل المشاريع المتجلي عنها سابقا والتي تمثل حوالي 38 ألف مسكن حضري و04 آلاف مسكن ريفي فاستمرت هذه العملية إلى غاية 1971 حيث تطلب ذلك 500 مليون دينار، وفي نفس الوقت تم بناء حوالي 34 ألف مسكن في الأرياف تطلب 250 مليون دينار و من بين هذه المصاريف أكثر من 30 مليون دينار وجه للبناء الذاتي ،وهكذا من خلال المخطط الثلاثي بدأت السياسة الأولى لتطوير البرامج الخاصة للولايات التي تهدف إلى تحقيق التوازن الجهوي وذلك من خلال وتطوير و توسيع مختلف مناطق الوطن ، إذن بصفة عامة يمكن اعتبار أن المخطط الثلاثي توصل تقريبا إلى بناء 5-6 آلاف مسكن حضري و ريفي [3].

- مرحلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

إن البرنامج الاستثماري للميادين الاجتماعية والثقافية التي يحتويها هذا المخطط يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين في مختلف المجالات مثل: السكن، المرافق العمومية، الصحة العامة، الثقافة والإعلام. فيجب أن تصل الوتيرة السنوية للتسليم إلى غاية 21 ألف مسكن

[1] مرجع سابق، ص 121.

[2] عثمان فكار، التطور الصناعي في الريف الجزائري وآثاره الاجتماعية رسالة ماجستير في علم الاجتماع الريف الحضري، جامعة قسنطينة، 1985، 1986 ص42.

[3] نفس المرجع، ص 43.

ريفي وحضري، إلا أن رغم الجهود المبذولة فلم يتفوق في توفير الحاجات المتزايدة للإسكان، أما البناء الذاتي فقد تم بمشاركة السكان في المناطق الريفية، ومواد البناء بينما تكون الدراسات والمواقع من قبل الدولة وذلك تحت رقابة مستمرة في كل مراحل البناء .

- مرحلة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

أثناء السنوات التي سبقت المخطط الرباعي الثاني كانت الحاجة إلى السكن في المدن ضعيفة مقارنة بهذه الفترة وهذا يعود إلى النمو الديمغرافي المتزايد، مما دفع السلطات إلى اتخاذ التدابير الملائمة للخروج بحلول فالأهداف المسطرة أعطت للاستثمارات التي عرفت امتداد لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

هناك صعوبات كثيرة لبناء المساكن الريفية أكثر منها في المدن، وذلك راجع إلى كون الأراضي الريفية جبلية. كما يصعب الوصول إليها وإيصال مواد البناء، وبالتالي فإن تحقيق برامج بناء المساكن لم تتوصل إلى الأربع سنوات التي تلبي المخطط الرباعي الثاني، وتسليم أيضا 90 ألف مسكن. وتسليم 90 ألف مسكن، وما يلي جدول يفيدنا بالتنبؤات. وتنفيذ عمليات البناء الحضري والريفي للمخطط الرباعي الثاني :

عدد البرامج الجديدة	عدد المساكن		المصاريف المطلوبة (1974- 1977)	استهلاك القرض (1974-1977).
	المقررة	المخففة		
مسكن حضري 6980	100.000	45.000	5.670	5.200
مسكن ريفي 3830	100.000	75.000	2.230	4.300

جدول يوضح تنبؤات تنفيذ عمليات البناء الحضري والريفي للمخطط الرباعي الثاني .

- مرحلة المخطط الخماسي الأول وجزء من المخطط الخماسي الثاني (1979-1987):

هي مرحلة ما بين المخططين أي المخطط الخماسي الأول 1979 وجزء من المخطط الخماسي الثاني، وقد تم استهلاك قرض لبناء السكن خلال (1979-1986) وذلك من خلال الخزينة المالية للدولة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بغض النظر عن التمويلات التي صدرت من القطاعات الأخرى وقيمتها 58.674 مليون دينار. فهذه القيمة تمثل4.19 مرة لاستهلاك العام للقرض في المرحلة من (1967-

1978) الذي يتمثل في 14 مليار دينار، فخلال هذه المرحلة تم بناء العديد من المساكن لسد الطلب المتزايد على السكن وحل هذه المشكلة[1].

رابعا: ولادة السكن الاجتماعي:

لقد نشأت فكرة السكن الجماعي بعد الحرب العالمية الأولى للتغلب على أزمة السكن والإسكان التي عرفتها الدول الأوروبية عموما نتيجة الخراب الذي حدث في قطاع الإسكان وبعد الحرب العالمية الثانية زادت هذه الدول في إنتاج هذا النمط من الإسكان نتيجة للفوائد الاقتصادية التي يقدمها والمردود المرتفع بالمقاربة مع السكن الفردي ثم يوفر هذا النوع من البناء أراضي كثيرة تستعمل كفضاءات خضراء وتسهل تمركز عدد كبير من السكان حول المناطق الصناعية والتجارية الكبرى بالمقابل لا يستغل الأراضي الزراعية[2].

يعرف هذا النمط من الإسكان في جميع بقاع العلم على أنه: تجميع لعدة مساكن تبني في عمارات ذات أربع أو خمس طوابق في الارتفاع وهي ذات شكل مربع أو مستطيل أو دائري، يستعمل السكان الفضاءات هذه العمارات جماعيا .

أبرز هذا النمط من الإسكان في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي، في الخمسينيات وقد أنجز المستعمر بعض الأحياء في مدينة قسنطينة لتجميع سكان الريف في المناطق الحضرية لمراقبة الثوار والحد من الثورة .

وبعد الاستقلال مباشرة وبهدف الحد من توسيع الأحياء القصديرية انتهجت الجزائر سياسة البناء في الارتفاع، ونظرا لعدم وجود إطارات جزائرية مختصة في بناء العمارة استندت معظم المشاريع الإسكانية إلى شركات أجنبية، أصبحت دراسة أصحاب هذه المشاريع على الناحية التقنية والاقتصادية فقط بهدف جلب الأرباح الكثيرة وتوفير أكبر وقت ممكن مع إهمال الجانب الاجتماعي والثقافي للسكان [3].

– عرفت الجزائر منذ الإستقلال إرتفاعا ملحوضا في عدد السكان بحيث بلغ عدد سكان الجزائر سنة 1962 (11.62 مليون نسمة) اما في الوقت الحاضر فقد أصبح عدد سكان الجزائر (43.9 مليون نسمة)

[1] المرجع السابق. ص 94.

[2] عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص 177.

[3] المرجع نفسه، ص 178.

حسب إحصائيات جانفي 2020 وهذا راجع إلى تحسن الظروف الأمنية في الجزائر وتحسن المستوى المعيشي .

- مدى تجاوب العمارات الجديدة مع ثقافة الأسرة الجزائرية :

إن تفاقم أزمة السكن والإسكان بعد الاستقلال في مدينة قسنطينة بالمسئولين عن قطاع الإسكان بزرع هذا النمط من العمارات في جميع أنحاء المدينة بطريقة عشوائية وبدون دراسة مسبقة لحاجات الأسرة الجزائرية من الناحية الثقافية والاجتماعية والديمغرافية .

المسكن بنية اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى قبل أن يكون مجموعة جدران ولهذا السبب معظم السكنات الحالية التي أنجزت بمدينة قسنطينة لا تستجيب إلى المكونات الثقافية للأسرة الجزائرية. هذه الصناديق الصماء المستوردة تنجز في الدول الأوروبية للأسر النووية والعزاب، لأن فكرة العائلة الممتدة تتجه نحو الانقراض، بينما في الجزائر فلا زالت العائلة من الصنف الممتد ويصل عدد أفراد بعض العائلات إلى عشرين وأن متوسط عدد أفراد الأسر في مدينة قسنطينة في سنة 1999 يقدر بـ 1.87.[1]

يلاحظ في مختلف أحياء السكن الجماعي الجديد تغيرا في الكثير من أجزاء العمارة وخاصة في الشرفات والفتحات حيث أغلقت معظمها لأنها تسمح للمارة أو الجيران العمارة المقابلة أن ترى ما تفعله الأسرة الأخرى داخل المسكن. لهذا السبب فإن العمارة المتمثلة الأفكار تختلف تماما عن أفكارنا أهملت أحد أسس الثقافة العربية وهو "الحرمة" حيث يجب على المسكن أن يحافظ على النساء من أعين الناس .

كل هذه المؤشرات المجتمعة لعبت دورا هاما في تغيير حياة وسلوكيات أفراد الأسر داخل السكن حيث يلجأ البعض إلى الامتداد على حساب مساحات أخرى ذات وظيفة مهمة .

وتستعمل الشرفات كمطبخ أو كمكان يوضع فيه الأثاث المنزلية أو مكان ينظف فيه الأثاث. مما سبق نستطيع أن نستخلص أن هذا النوع من العمارات صمم بطريقة تختلف كل الاختلاف مع المكونات الثقافية الاجتماعية والديمغرافية والدينية والاقتصادية للأسر الجزائرية[2].

[1] محمد بومخلوف، التوطين الصناعي قضاياه المعاصرة (التحضر). ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص234.

[2] المرجع نفسه، ص 235.

- مدى تجاوب التقسيم المساحي الداخلي مع حجم الأسر الجزائرية :

يرجع صغر وضيق البناءات الجديدة بالدرجة الأولى إلى حزينة الدولة، باتت غير قادرة على تمويل المشاريع الضخمة التي تحتوي على العمارات العالية والفاخرة وذات غرف واسعة، فالقواعد المستعملة في معظم برامج البناء في مدينة قسنطينة قائمة على التوزيع التالي: خصصت من 55 % إلى 65 % من المشاريع إلى العمارات ذات مساكن تتضمن خمس غرف والباقي وزع بالتساوي ما بين اثنين وأربع غرف.

وقد حدد مؤتمر كندا سنة 1996 المعايير العالمية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد وذلك كما يلي :

نسبة الأفراد في استعمال الغرفة الواحدة	المعايير
من 0.1 إلى 0.7	كثافة السكن الضعيفة
من 1 إلى 1.1	عادية
من 1.9 إلى 2	اكتظاظ مقبول
من 2.3 إلى 3.3	اكتظاظ
من 3.4 إلى 15	اكتظاظ غير مقبول

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان كندا 1992.

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة الأشغال العمومية للغرفة الواحدة في مدينة قسنطينة تجاوز معيار ثلاث أفراد ويترجم حالة الاختناق والمساكنة التي تعيشها العائلات بالأحياء الجديدة يعرف 90% من 35 ألف مسكن جماعي في مدينة قسنطينة هذا النوع من الاكتظاظ نتيجة أزمة السكن الحادة بحيث يبقى صاحب المسكن في البحث عن مساكن تستجيب إلى جميع متطلباته ويعتبر ما تحصل عليه من مسكن اجتماعي هو مرحلة مؤقتة ملزمة بالضرورة الالتجاء. تعرف هذه المساكن رطوبة كبيرة في فصل الشتاء من جراء تكديس 6 إلى 10 أفراد في غرفة واحدة[1].

ومن المتعارف عليه إذا قلت المساحة التي يعيش فيها الفرد على 16م تصبح صعبة وغير محتملة وهي أقل مما هو موجود في السجون، وإذا قلت على هذا المستوى ستؤثر على الصحة الجيدة والعقلية وعلى العلاقات الداخلية والخارجية .

[1] عبد الحميد دليمي مرجع سابق، ص183.

- عدم تجاوب الإطار المبني مع كيفية حياة الأسر:

انجاز مساكن لعدد كبير من السكان عن طريق البناء في الارتفاع في شكل بناء جاهز بهدف الوصول إلى ثمن كراء معقولة أصبحت تتعارض مع المحيط الاجتماعي للسكان والإسكان كان من المفروض على المسكن أن يكون منسجما مع المحتوى. مع هذا وجدنا في كثير من العمارات ما يفسر عدم تجاوب الإطار المبني مع كيفية حياة الأسرة، مثلا الطفل بالمسكن بحاجة إلى التطلع والمعرفة لتحسين قواه العقلية والروحية والجسدية، ولكن لم يخصص فضاء خاص به، ولا تستطيع المرأة مراقبة شؤون المسكن من الداخل ولا مراقبة أماكن لعب الأطفال. نظرا لضيق الغرف وعدم اتساعها لوظائف جديدة أصبح المطبخ يقوم بعدد جديد من الوظائف وهي كالتالي :

المطبخ: غرفة النوم .

المطبخ مكان الدراسة ..

مدخل العمارة: يستعمل في كثير من العمارات كمكان يتجمع فيه الأطفال حيث لا يوجد بالأحياء الجديدة مكانا يلتقي فيه الأصدقاء والجيران، بالإضافة إلى أن الحالة الجيولوجية صعبة للفضاء الخارجي ولا يقدم للأطفال أدنى أسباب الأمان وهروبا من الجو الخانق بداخل المسكن يلتجأ الطفل إلى مدخل العمارة ليتخذه كمكان للعب والتسلية، ويستعمل مدخل العمارة أيضا كفضاء لغسل الزرابي الكبيرة والصوف من أجل الأفراح .

سلالم العمارة: بما أن معظم الأحياء الجديدة لا تملك أماكن خاصة للعب يتخذ الطفل السلالم كمكان للجلوس والتسلية. هذه السلالم المظلمة بالنهار والليل باتت ضيقة بالنسبة لحجم استعمالها مساعدة هذه الحالة في ظهور ظاهرة جديدة عند شباب العمارات حيث أصبحت مرتعا للقمار والخمر، الشيء الذي أدى إلى انتشار التشرد والعنف. وأصبحت هذه السلالم كمكان للرقص وسماع الموسيقى لدى الشباب .

الإضاءة من الخارج: تفتقر إلى الإضاءة بالليل وهذا يشجع على سرقة السيارات والتعدي علو السكان .

الناحية الجمالية: مفقودة تماما، الرائحة الكريهة وانتشار الأوساخ والقاذورات والطيف والوحل، فضاء قاحلة بدون اخضرار ولا أشجار .

مظهر المسكن من الداخل: في بعض الأحياء تطل نوافذ وشرفات المساكن مباشرة على مساكن أخرى .

عموما فإن العمارات تمثل مجموعة من المكعبات المتناثرة هنا وهناك أما الفضاءات الخارجية غير المنظمة وغير محددة من قبل الهندسة الحضرية .

تبين جميع هذه المؤشرات أن مخططات العمارات الجديدة لا تتوافق مع نمط حياة الأسرة الجزائرية وقد تكون وظيفة في مجتمعات أخرى أين يستعمل الإنسان المسكن لساعات معدودة ومحددة في اليوم[1].

المبحث الثالث: التطور العمراني والسكاني في مدينة عين الدفلى.

أولا: **مشكل السكن في المدينة:**

لمدينة عين الدفلى مشاكل في السكن ككل ولايات الوطن، فرغم تواجد كل الصيغ السكنية في المدينة وتوزيعها على المواطنين إلا أنه دائما ما نرى مظاهرات قرب مركز دائرة الولاية من طرف المواطنين يرغبون في الحصول على سكنات خاصة في صيغة السكن الاجتماعي كما أن تداخل البرامج المسطرة وفي تواريخ مختلفة ضمن مجال واحد أدى إلى خلق مجموعة من المشاكل من بينها:

– إن المدينة تشتكي كثيرا من قلة المجال الجغرافي مما جعلها تتأرجح تارة داخل المحيط العمراني لاستخدام ما أمكن استخدامه من مجال، وتارة خارج المحيط العمراني محاولة الحفاظ على الأراضي الزراعية.

– عدم تخطيط الطرقات قبل بداية البناء، نظرا لتعدد الشركات المنجزة والمقاولات الخاصة، والتي تختلف فيما بينها من حيث الإنجاز ولكل واحدة منها شروطها الخاصة، وفي معظمها غير متفقة على تخطيط الطرقات الذي نتج عنه عدم وجود طرق معبدة وفي ذلك مشاكل عدة خاصة في فصل الشتاء.

– إن قنوات التصريف تتطلب أيضا اتفاق مبدئي بين الشركات المنجزة خاصة فيما يتعلق بالقناة الرئيسية حتى لا تقع مشكلة الحفر والردم في أوقات مختلفة، ومن قبل شركات مختلفة.

– عدم الاتفاق المبدئي بين الشركات القائمة بالشبكات التقنية وغيرها والشركات الخاصة، شق الطرقات أدى إلى إتلاف العديد من قنوات التصريف وقنوات المياه الصالحة للشرب لأن هذه الأخيرة غالبا ما تنجز قبل شق الطرقات.

– إن تشييد الأحياء السكنية دون مرافقها والخدمات المرتبطة بها أدى إلى خلق مشكلة الانتقال من أجل الحصول على الموارد الأساسية على الأقل من الأحياء أخرى ومهما يكن فإن البرامج السكنية التي توطنت ضمن المحيط العمراني القديم أقل مشكلة من تلك التي توطنت خارجه على اعتبار أن الأولى بإمكانها الاستفادة من الخدمات الموجودة بالأحياء القريبة منها، وعلاوة على هذه المشاكل فهناك مشكلة أخرى تكمن في التأخر في الإنجاز لهذه البرامج.

[1] المرجع نفسه، ص 188 .

ثانيا: مراحل التوسع العمراني في مدينة عين الدفلى.

– **تصنيف وحالة السكن:** تم تنظيم تكتل عين الدفلة في عدة مجموعات سكنية نمطية (فردية، حديثة، تقليدية، محفوفة بالمخاطر، فردية مختلطة، شبه جماعية، جماعية، جماعية مختلطة.(

– بشكل عام، تقدم هذه الوحدات السكنية مشهدًا حضريًا يغلب عليه السكن الفردي، وتقع في عدة أحياء.

– يتم عرض تصنيف وحالة السكن لكل منطقة على النحو التالي:

– **مركز المدينة:** يتميز بشكل أساسي بوجود مستوطنات فردية من النوع الاستعماري، ومستوطنات فردية مختلطة. يمثل الطابق الأرضي من المنازل الواقعة على الشريان الرئيسي أماكن للتجارة. هذان النوعان في حالة جيدة في الغالب مع عدد قليل من المساكن في الحالة المتوسطة. تمت إضافة عدد محدود من المباني الجماعية وشبه الجماعية في حالة جيدة إلى هذا المركز الاستعماري. تم توسيع هذا النسيج الحضري بأسلوب خطي يمتد على طول RN4، مما أدى إلى ولادة نسيج حضري جديد باتجاه الغرب، معرّف نفسه بمركز مدينة جديد.

– **مركز المدينة الجديد:** يقع بالقرب من الشارع الرئيسيRN4 ، والذي يمثل النمو العمراني للمدينة من خلال إنشاء مرافق رئيسية ، تهيمن عليها الخدمات الإدارية للولاية (المدينة الإدارية) وبعض الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث العلوي ، بالإضافة إلى السكن الجماعي القائم والحالي ، وكذلك الأفراد ، في حالة جيدة. يضمن موقعها المركزي فيما يتعلق بالمناطق الطرفية الجديدة الترابط بين الكيانات الحضرية المختلفة للمدينة.

– **حي مرقب:** يقع في شرق المدينة، ويقطعه الطريق السريع RN 4 ويتميز بوجود مساكن تقليدية غير مستقرة، مما يتطلب عملية تجديد. حاليا، يوجد حقنة من المساكن الجماعية المختلطة عند مدخل المدينة، في الجزء الشمالي الشرقي. هم في تقدم وبالتالي يشاركون في تحويل المشهد الحضري للمدينة.

– **حي فرحات:** يقع بالقرب من حي مرقب ويتميز بثلاثة (03) أنواع من الموائل:

– الإسكان الفردي والجماعي في حالة جيدة وكذلك المساكن غير المستقرة التي تشغل جزءًا كبيرًا من مساحة الأرض، مما أدى إلى ظهور جانب حضري فوضوي في المنطقة.

– **حي الخشاب:** يقع إلى الجنوب من انحراف ال RN 4 بالقرب من حي فرحات، ويوجد بشكل رئيسي مساكن فردية، وتتراوح حالته بين جيد ومتوسط. من ناحية أخرى، فإن المساكن الجماعية مبعثرة وبحالة جيدة.

– **حي الخياط:** يتميز بوجود نوع موطن واحد هو سكن فردي، ومعظم هذه المساكن في حالة متوسطة. تتميز هذه المنطقة بوجود جيوب أرض فارغة.

– **حي الماروني:** يقع على سفوح التلال، على تماس مع الطريق السريع RN 4 على الجانب الغربي، ويشكل حدود المدينة إلى الغرب.

– غالبية المساكن من النوع الفردي في حالة متوسطة، وهذه المنطقة تشهد حاليًا تحولًا من خلال تحقيق مشاريع الإسكان الجماعي في الشمال والجنوب، وبالتالي توفر الأراضي الفارغة.

– **حي عين البيضاء:** يقع شمال شرق مركز المدينة القديمة، ويتكون من ثلاثة (03) أنواع من الموائل:

– مساكن فردية في حالة جيدة ومساكن غير مستقرة ومساكن جماعية محدودة للغاية.

– **حي الشوال:** ملاصقة لمركز المدينة الجديد، وتحده المنطقة الصناعية من الشرق. المساكن في هذه المنطقة شبه فردية وفي حالة جيدة.

ثالثا: مراحل النمو السكاني في المدينة:

– يكشف تحليل التعدادات المختلفة (1966، 1977، 1987، 1998 ، 2008) عن الملاحظات الآتية بخصوص تطور سكان بلدية عين الدفلة:

– في عام 1966 كان السكان المجتمعيين في الغالب ريفيًا بحوالي 75٪ من الإجمالي.

– خلال التعدادات (1977 و1987 و1988 و2008) ارتفع التركز السكاني لصالح التكتل بنسبة 75.63٪ من الإجمالي عام 1987 ليصل إلى معدل حوالي 90.88 ٪ في 2008.

– سوف نلاحظ أن التطور السريع للتجمع السكاني أدى إلى ولادة تكتلات ثانوية جديدة والتي بلغ عددها 4 في تعداد عام 1998 وهي (مركز فغايليا دحمان وزينادرا وديا) لتنتقل إلى تعداد عام 2008 إلى ستة مع اثنين من ASS الجديدين وهما Feghailia Chlef و .Beni Neghlane

– بشكل عام، استمر عدد سكان عين الدفلة في النمو، حيث انتقل من 22400 هجرة في عام 1966 إلى 65453 قبة في عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي متوسط على مدار 42 عامًا يبلغ حوالي 2.59٪. كان هذا النمو الإيجابي أكثر فائدة على مستوى البلدة الرئيسية، حيث انتقل من 9565 هبة إلى 53029 هجرة في عام 2008، أي بمعدل سنوي أقل بنسبة 4.16٪ مما لوحظ في التكتل وهو 4.45 سنويًا.

– أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن عدد سكان البلدة المتناثر استمر في الانخفاض، من 12835 قمرة سكن في عام 1966 إلى 5969 قمرة سكن في عام 2008، أي بمعدل سنوي سلبي يبلغ حوالي (–1.81٪) خلال 42 عامًا. السنوات الأخيرة.

– أدى معدل النمو القوي الذي لوحظ على مستوى العاصمة (4.16٪) إلى زيادة سكانية قوية خلال جميع الفترات التي شهدت نمو المدينة من الشرق إلى الغرب، وهو أمر مستحق بالتأكيد للبرامج الهامة

المخصصة للشيف البديل ونماذج الاستثمار الخاصة بهذه المدينة (البناء، مناطق النشاط، الصناعات، إصلاح القطاع الزراعي).

- **جدول رقم 01: توزيع السكان حسب نسبة التشتت**

تشتت	1966	%	1977	%	1987	%	1998	%	2008	%
عين الدفلى	9565	43	15288	60,19	25259	75,69	41222	78,85	53029	81,02
الفغايلية مركز							1158	2,22	1231	1,88
زنادرة							1092	2,09	1218	1,86
دحمان							1087	2,08	1242	1,90
الضاية							887	1,70	960	1,47
بني نغلان							-	-	829	1,27
الفغايلية الشلف							-	-	975	1,49
المجموع	-	-	-	-	-	-	**4224**	**8,08**	**6455**	**9,86**
مجموع التكتل	9565	43	15288	60,19	25251	75,69	**45446**	**86,93**	**59484**	**90,88**
مجموع البلدي	22400	100	25400	100	33361	100	**52276**	**100**	**65453**	**100**

المصدر (RGPH 1966- 1977 -1987- 1998- 2008)

الجدول 02: تطور السكان بالتشتت

تشتت	1966	1977	1987	1998	2008	معدل 66/77	معدل 77/87	معدل 87/98	معدل 98/08	معدل 66/08
عين الدفلى	**9565**	**15288**	**25259**	**41222**	**53029**	**4,43**	**5,15**	**4,55**	**2,55**	**4,16**
الفغايلية مركز				1158	1231				**0,61**	
زنادرة				1092	1218				**1,10**	
دحمان				1087	1242				**1,34**	
الضاية				887	960				**0,79**	
بني نغلان				-	829					
الفغايلية الشلف				-	975					

المجموع	-	-	-	4224	6455			4,33		
مجموع التكتل	9565	15288	25251	45446	59484	4,43	5,15	5,49	2,73	4,45
مجموع البلدي	22400	25400	33361	52276	65453	1,17	2,76	4,17	2,27	2,59

المصدر (RGPH 1966- 1977 -1987- 1998- 2008)

رابعا: أشكال السكن في المدينة وأنماطه:

يوجد في عين الدفلى أنماط متعددة ومتنوعة من السكنات تختلف فيما بينها من حيث الشكل الداخلي والخارجي ومن حيث مواد البناء ومن بين أهم الأنماط التي تتوفر عليها المدينة هي:

- النمط التقليدي

ونجده في منطقة حي مازوني وقمار وقامبو هذا النوع من المساكن يتميز بطراز إسلامي من حيث يحتوي على فناء كبير تحيط به الغرف والمجالس، ويتوفر المنزل على عدت طوابق طابقين عادة مع باب كبير يبدأ بالعتبة ثم السقيفة ثم نخرج من السقيفة إلى وسط الدار والفناء، ويغطي المنزل ما عدى الفناء بقرميد روماني أحمر وأزقة ضيقة والمنازل المجاورة متلاصقة ببعض اما المنازل المتباينة بأبوابها متخالفة حتى لا يفتح باب أحدهما على الاخر.

-النمط الأروبي:

لقد حاول المستعمر الفرنسي أن يزيل للسكان شخصية العربية الإسلامية وان يزيل طابعها العربي فقام بتهديم العديد من المنازل التقليدية وأن يزيل طابعها العربي فقام بتهديم العديد من المنازل التقليدية في وسط المدينة وقام ببناء مساكن على الطريقة الاروبية والتي تتكون من طابق او طابقين والطابق الأرضي كان يستعمل كإصطبلات للخيول ويوضع فيها الأبقار والأغنام، ونجد هذه المساكن بكثرة في وسط المدينة عين الدفلى جامع الخضراء قد اخذها الجزائريين بعد الاستعمار واستعملها للسكن وفتح محلات تجارية في الطابق الأرضي.

-المباني القصديرية والفوضوية:

عرفت مدينة عين الدفلى منذ العشرية السوداء ظاهرة الاحياء القصديرية كحي قرية يومين، وقد عرفت عددا كبيرا من السكان الذين استقروا فيها أطراف حي مازوني بحثا عن الأمن والعمل والأسباب الأخرى، ورغم ما تبذله الدولة للتخلص من هذه المساكن فإن عدد ما يبقى كبيرا وكل الأرقام التي تعطي حول

إحصائيات هذا النمط من البناء الذي يفرض نفسه تبقى بعيدة عن الواقع وتعتبر هذه الاحياء بؤر الفساد والانحلال والجريمة وهذا لكونها بعيدة عن المدينة وعن المراكز الأمنية.

المباني المخططة والمجهزة:

عملت الدولة على تحسين وجه المدينة بتخطيط الأحياء، وبناء عمارات كبيرة وسط احياء مخططة ومنظمة تحتوي على كل المرافق والخدمات، ونذكر من بينها حي 300 مسكن وحي 5 جويلية وحي 112 وحي الأمل وحي الشلال.

اتبعت في بناء هذه المباني الشروط العلمية والهندسية واتبعت مقاييس عالمية، ولو أنها تعتبر مقارنة مع الدول المتطورة ليست ممتازة.

نمط السكن الفردي:

هو عبارة عن مساكن فردية تجمع بين الطابع القديم والحديث من حيث الشكل الخارجي، سقفها عبارة عن صالة تكلفتها بسيطة وهذا النمط يجمع بين الطراز العربي القديم والتطور الحديث.

نمط المحتشدات:

وهي عبارة عن بيوت متواضعة جدا تتفق كلها في أشكالها الخارجية وتقسيماتها الداخلية، وقد ارتبط اسمها بظروف داخلية معينة، ففي السنوات الأخيرة من الحرب التحريرية لجأ المستعمر إلى فرض سياسة الأمر الواقع على السكان حيث لجأ على حشر السكان في المحتشدات خصيصا لهذا الغرض، وذلك يهدف فرض العزلة عليهم وعدم تقديم المساعدات للمقاتلين، وهذه المساكن لا تعد أن تكون أكثر من ملاجئ، لأنها تفتقر إلى أبسط الشروط الضرورية للمسكن.

خلاصة الفصل:

ما يمكن إستخلاصه في الأخير هو أن السكن له أهمية كبيرة في التأثير على شخصية الفرد. فمن خلال الطابع المعماري للسكن يمكن الحكم على مكانة الفرد في المجتمع.

أما بالنسبة للسكن الجماعي في الجزائر فمن الضروري إعادة النظر في التخطيط من طرف الجهات المختصة وذلك بما يتماشى مع ثقافة الأفراد وتفكيرهم.

فالتباين في الخلفية الثقافية لدى السكان ونمط السكن يخلفان نوعا من الصراع والتنازع داخل الأحياء السكنية الجديدة، أي إستقطاب سكنات وأنماط عمرانية لا تستجيب وثقافة المجتمع تولد ظهور أشكال العنف والجريمة.

خـــاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني والتي كانت تهدف بالأساس إلى البحث عن بعض أبعاد ومؤشرات الظاهرة وكل ذلك لغرض الكشف عن بعض الحقائق من واقعنا المعاش ونبين من خلالها مدى صدق فرضيات الدراسة ومن خلال توضيح مدمى مساهمة العوامل الاجتماعية والثقافية والإقتصادية على ظهور الجريمة وبعض المشاكل في الأحياء السكنية الجديدة وبالتالي تكون هناك صعوبات في التكيف والإندماج.

ووفقا لما توصلنا إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

1-إن موضوع الجريمة في ظل عمليات الترحيل إلى الأحياء السكنية الجديدة من المواضيع الحساسة والهامة والتي يجب دراستها من جميع جوانبها وبخاصة الخفية منها.

2- ينبغي على الهيئات المعنية بالسكن والإسكان مراعات الخلفيات الثقافية للسكان قبل القيام بعمليات التسكين وذلك بهدف تجنب مختلف المشكلات والظواهر والآفات بما فيها الجريمة.

3- معرفة الحاجات المختلفة للسكان وتلبيتها وإشباعها من شأنها أن تقضي على أسباب رئيسية للإنحراف والجريمة بمعناها الواسع والأخذ بعين الإعتبار جميع متطلبات السكان من خدمات سكنية وصحية ودينية وأمنية بإعتبار الأمن ركيزة أساسية لا يمكن الإستغناء عنها في وجوده يتبع الفرد والمجتمع آداء وظائفهم بشكل فعال.

4- الحاجة إلى إنشاء مراكز شرطة داخل التجمعات السكنية من أجل إيقاف والتقليل من تفشي الجريمة.

- ومنه نستنتج أن إستفحال الجريمة وإنحراف داخل الأحياء السكنية الجديدة راجع إلى غياب الدراسات الاجتماعية وسوسيوثقافية قبل القيام بعمليات الترحيل والتي تكون في الغالب بطريقة عشوائية فنجد في الأحياء أناس من مناطق مختلفة ويحملون ثقافات وعقليات مختلفة ، مما ينتج إختلالا في التوازن بين مختلف الأحياء ما سمح بما يعرف بجماعات تريد التسلط والهيمنة على الحي وإنتاج صراعات وموجات عنف، كما تسبب تلك البيئة إنحرافا كليا للشباب وذلك راجع أيضا إلى إنهيار قيم المواطنة ودور الأسرة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني الذي جعل الأحياء السكنية الجديدة تتشبع بالجريمة والعنف.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب.

- ابن منضور لسان العرب، دار صادر، مجلد 13، بيروت، د ط. احسان محمد الحسن، علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2008،
- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط1، وكالة المطبوعات، عبد الله حرمي، الكويت،1973.
- إسماعيل إبراهيم الشيخ ذرة، اقتصاديات الإسكان، عالم المعرفة، ط1، الكويت 1988
- الان كولون، مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطشن، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2012
- الان كولون، مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطشن، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2012 .
- انتوني جيننز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) ترجمة، فايز الصاع، ط4 المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.
- بسام أبو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة، ط3، غزة، مكتبة الطالب الجامعي، 2016.
- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلالي، منهجية العلوم الاجتماعية، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر،2004.
- جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار الكتاب الحديث، 2014.
- جميلة العلوي، واقع الاحياء المختلفة لمجتمع مدينة سطيف ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ، جامعة منشوري بقسنطينة ، منشورة 2007/2006
- حسان هشام، منهجية البحث العلمي، د.ط، معهد الدراسات التربوية، 2007 ص 72 .
- حسن سامية الساعاتي، بدون سنة،
- خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني. ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- خير الله عمار، تنظيم التنمية والبحث والاجتماع. د ط، مجلة الثقافة، الجزائر، 1994.
- د- مصطفى عمر التبر، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ط2، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

- د- مصطفى عمر التبر، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، ط2، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

- د. رضا فرج، شرح قانون العقوبات الجزائري، الاحكام العامة للجريمة، ط2، 1976، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- د. سامية حسن الساعاتي، الجريمة و المجتمع، دار النهضة العربية للطباعة النشر، بيروت ، لبنان، 1983.
- د. عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1985.
- د. عبد المنعم سليمان، أصول علم الاجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،1994.
- د. عبو السراج، علم الاجرام وعلم العقاب.
- د. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1981.
- د. علي عبد القادر القهوجي، علم الاجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
- د. محمد زكي أبو عامر: دراسة في علم الاجرام والعقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت
- دفوري عبد الستار، مبادئ الاجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ط5، 1985
- رمسيس بنهام، النظرية العامة للقانوني الجنائي، منشأة، المعارف، القاهرة، 1971.
- سليماني جميلة دراسات في علم النفس الاجتماعي القضائي، د، ط دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، ج2، ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 14، 1997.
- طارق كمال، أنور حافظ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر. د ط مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة د سنصد 73.
- عبد الحميد ديلمي دراسة في العمران السكن والإسكان، ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة،2007.
- عبد الرزاق أصفر، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية. جامعة مستوري، قسنطينة، 2003.
- عبد الفتاح الصيفي، علم الاجرام، دراسة حول ذاتيته ومنهجه، ونظرياته، القاهرة،1973.
- عثمان فكار، التطور الصناعي في الريف الجزائري وآثاره الاجتماعية رسالة ماجستير في علم الاجتماع الريف الحضري، جامعة قسنطينة، 1985، 1986 .

- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- فوزية عبد الستار، مبادئ اعلم الاجرام وعلم العقاب، دط، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة 2007.
- محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.
- محمد الغربي عبد الكريم، البحث العلمي والتصميم والمنهج والإجراءات، د.ط، مكتبة نهضة، السخرق، مصر، 1992.
- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي قضاياه المعاصرة (التحضر). ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.
- محمد ربيع شحاته وآخرون، 1994، علم النفس البنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد سلامة محمد الغباري، في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.
- محمد شفيق، البحث العلمي، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- محمد صالح ربيعي العجيلي، المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ج1، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، ط1، القاهرة، دار المعرفة الجامعية للنشر 2009.
- محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- محمد عبد الله، الوريكات، مبادئ علم الاجرام، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- محمد على سلامة ، البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع ، د ط ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، دون سنة .
- محمد على سلامة، البناء الطبقي في الريف المصري بين التاريخ وعلم الاجتماع د ط، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، دون سنة.
- محمد مدحت جابر جغرافية العمران الريفي والحضري. د ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002.
- معن خليل العمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر، عمان،2004.
- الهادي مصطفى أبو لقمة، مصطلحات ونصوص جغرافية، ط1، دار شموع الثقافة، ط 2002،
- وزارة العدل الجزائرية، قانون العقوبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

ب- الآيات القرآنية:

- سورة المائدة الآيات 28-32.
- سورة المائدة، آية 34.
- سورة المطففين ،آية 29.
- سورة النحل، اية 79

2- المراجع باللغة الفرنسية:

- Jean lovisdel bayle. Introduction aux méthodes des social
- Sou therland et cressy, principes, scriminologie, traduction francaise, éd, cugac, paris, 1966.
- Stephen sthafex, introduction to crimi, o loggy..

3- المواقع الإلكترونية:

- Https//www.Alltaang.com Vu Le :17/08/2020